

المملكة المغربية
+٩٥٨٨٤٦١٨٤٥٢٠٤٥



تقرير التسيير 2025





من أجل قراءة أسهل وأكثر سلاسة، يمكنكم تحميل النسخة الرقمية من تقريرنا عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة (QR) باستخدام هاتفك الذكي أو جهازك اللوحي.





"ورغم توالي سنوات الجفاف، وتفاقم الأزمات الدولية، حافظ الاقتصاد الوطني على نسبة نمو هامة ومنظمة، خلال السنوات الأخيرة.

كما يشهد المغرب نهضة صناعية غير مسبوقة، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية، منذ 2014 إلى الآن، بأكثر من الضعف، لاسيما تلك المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب.

وبفضل التوجهات الاستراتيجية، التي اعتمدها المغرب، تعد اليوم، قطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والسياحة، رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات، أو خلق فرص الشغل".

مقتطف من الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، يوم 29 يوليوز 2025، بمناسبة عيد العرش المجيد الذي يصادف الذكرى السادسة والعشرين لتربع جلالته على عرش أسلافه الميامين.

فهرس المحتويات

6	مقتطف من خطاب صاحب الجلالة
9	كلمة السيد المدير
13	أبرز أرقام سنة 2025
14	أبرز الأحداث لسنة 2025
19	مكتب الصرف: المهام، الرؤية الاستراتيجية والحكمة الجيدة
27	المنشور العام لعمليات الصرف 2026: مرحلة جديدة في تحديث نظام الصرف
31	التحول الرقمي: رافعة للأداء وتبسيط المساطر
36	العلاقة مع المرتفقين: جودة، قرب وشفافية
40	مراقبة عمليات الصرف: رقابة ذكية قائمة على المخاطر
44	إعداد إحصائيات المبادلات الخارجية: الجودة والاعتراف الدولي
49	تدبير منازعات الصرف: الامتثال والشفافية
52	الرأسمال البشري: كفاءات، التزام وأداء
58	الوضعية المالية لمكتب الصرف

كلمة السيد المدير

إدريس بن الشيخ
مدير مكتب الصرف



ومن خلال تعبئة الذكاء الجماعي، تم بلورة رؤية طموحة و متجددة لمكتب الصرف، تتمثل في ترسيخ مكانته "كمؤسسة في خدمة التنمية الاقتصادية للبلاد والحفاظ على التوازنات الخارجية".

وتستند هذه الاستراتيجية، المبنية حول محاور ذات أولوية محددة، إلى إطار عمل موحد يضع الأداء وجودة الخدمات وثقة المرتفقين في صلب التزام مكتب الصرف. كما تقوم على مقاربة مندمجة تجمع بين الابتكار التنظيمي، والتحول الرقمي، وتحديث الإنتاج الإحصائي، وإرساء رقابة ذكية، وتعزيز حكمة مستدامة ومسؤولة.

شكلت سنة 2025 محطة جديدة في دينامية التحديث التي انخرط فيها مكتب الصرف. ففي سياق وطني ودولي يشهد تحولات عميقة، عملنا على توطيد قدراتنا على الاستباق، ومواصلة الارتقاء بآليات تدخلنا، وتعزيز نجاعة أدائنا.

وتماشياً مع سعيينا الدائم نحو التكيف والتميز، اخترنا العمل بوضوح وواقعية ونجاعة لمواكبة نهضة مغرب طموح ملتزم بترسيخ أسس التقدم والانفتاح والابتكار.

وُجِّسِد اعتماد الرؤية الاستراتيجية لمكتب الصرف 2025-2029 هذا التوجه نحو التجديد. وترتكز خارطة الطريق الجديدة على مبادئ الاستباقية والابتكار والتجاوب الفعال، بما يعكس التزامنا المتواصل بتقوية تنافسية الاقتصاد المغربي، وتحسين جاذبية المملكة، وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة التحولات الاقتصادية.

كما يعكس اعتماد أطر منهجية جديدة خلال هذا اللقاء رفيع المستوى الاعتراف الدولي بخبرتنا، ويكرس المكانة الريادية للمملكة في الإسهام في تطوير المعايير الإحصائية الدولية.

وموازة مع ذلك، شهد مسار التحول الرقمي لمكتب الصرف تطوراً نوعياً، من خلال تعزيز أنظمة المعلومات، والارتقاء بمنظومة الأمن السيبراني، وإرساء مخطط استمرارية النشاط، بما يكفل استمرارية الخدمات في مختلف الظروف، ويعزز مرونة البنيات التحتية الرقمية للمؤسسة

غير أن هذه الدينامية لا يمكن أن تحقق كامل أثرها دون انخراط رأس مالنا البشري. وإدراكاً لهذه الأهمية، كثف مكتب الصرف جهوده في مجال تنمية الكفاءات، عبر برامج تكوين مستمرة وموجهة، بما يواكب التحولات التقنية والتنظيمية.

كما تم اعتماد سياسة توظيف انتقائية تروم استقطاب كفاءات مؤهلة في مجالات استراتيجية، لاسيما تحليل البيانات وتكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، بما يعزز قدرات المؤسسة على مواكبة التحولات المستقبلية.

وبالاعتماد على هذه الخبرة وروح الالتزام، يواصل مكتب الصرف تنفيذ استراتيجيته بكل مسؤولية، ويحرص دائماً على تقديم حلول عملية تستجيب لتطلعات مختلف الفاعلين في محيطه.

وبهذا النهج، سنواصل العمل من أجل خدمة التنمية الاقتصادية للمملكة، والحفاظ على توازناتها الخارجية.

قراءة ممتعة

وقد شُكلت سنة 2025 أول محطة في هذا المسار التحولي، حيث تميزت بإطلاق وإنجاز عدة أوراوش كبرى تجسد الأهداف الاستراتيجية للفترة 2025-2029، وتؤكد عزم مكتب الصرف على قيادة التحول وفق نهج يقوم على التميز والنجاحة والابتكار.

وفي هذا الإطار، يُعد تحيين المنشور العام لعمليات الصرف، الصادر بتاريخ 31 دجنبر 2025، خطوة مهمة في مسار تحديث منظومة الصرف، وقد أنجزت في إطار من التشاور والانفتاح مع الأبنك والفاعلين الاقتصاديين و كافة الأطراف المعنية، بهدف تبسيط الإطار التنظيمي وتوضيحه وتكييفه مع احتياجات المرتفقين.

وتروم التدابير الجديدة، على وجه الخصوص، تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الصادرات، ودعم تطوير التجارة الإلكترونية، فضلاً عن تشجيع الاستثمار لاسيما لفائدة الشركات الناشئة المبتكرة.

وفي سياق متصل، أدمج مكتب الصرف تقنيات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي في مسار تطوير عميق لمنظومة الرقابة، بما يعزز فعاليتها ونجاعتها. وفي المنحى ذاته، مكن تعزيز آليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من توطيد مطابقة الإطار الوطني لتوصيات مجموعة العمل المالي (GAFI) والالتزامات الدولية للمملكة، مما ساهم في تعزيز مصداقية وسلامة النظام المالي المغربي.

وعلى الصعيد الدولي، واصل مكتب الصرف تعزيز حضوره باعتباره فاعلاً مرجعياً داخل الهيئات الدولية المتخصصة. ويؤكد تنظيم اجتماع " فريق الخبراء الخاص بإحصائيات التجارة الدولية" بمدينة مراكش، خلال الفترة الممتدة من 6 إلى 9 ماي 2025، تحت رعاية الأمم المتحدة، المكانة المتميزة التي يحظى بها مكتب الصرف في الأشغال الدولية ذات الصلة بهذا المجال.

أبرز الأرقام 2025

العلاقة مع المرتفقين

15.555 طلبات الترخيص

- 9% مقارنة بسنة 2024

12.002 استفسارات (مركز الاتصال)

- 40% مقارنة بسنة 2024

5.410 عدد المسجلين على تطبيق OC CONNECT

+ 24,8% مقارنة بسنة 2024

مراقبة عمليات الصرف

2.521 ملفات مراقبة بالوثائق

+ 2% مقارنة بسنة 2024

500 تحقيقات ميدانية

+ 38% مقارنة بسنة 2024

72,3 مليار درهم من المعاملات المراقبة

+ 35% مقارنة بسنة 2024

منازعات الصرف

133 عدد الملفات التي تمت معالجتها و تسويتها

+ 12% مقارنة بسنة 2024

104 عدد الطلبات الرسمية المعالجة

× 3 مقارنة بسنة 2024

188 إجراءات التنسيق مع إدارة الجمارك

+ 4% مقارنة بسنة 2024

الموارد البشرية

284 مستخدم 31/12/2025

49% نسبة النساء 139

42 سنة متوسط العمر الأقدمية: 16 سنة

المداخيل

491,7 مليون درهم من المداخيل

+ 7% مقارنة بسنة 2024

356,2 مليون درهم من المصاريف

+ 8% مقارنة بسنة 2024

أبرز الأحداث لسنة 2025

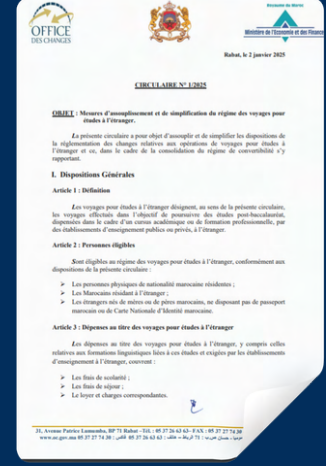


أبرز الأحداث

لقاء منظم من طرف الاتحاد العام لمقاوالات المغرب حول قانون المالية لسنة 2025

شارك مدير مكتب الصرف، السيد إدريس بن الشيخ، في لقاء نظمته الكونفدرالية العامة لمقاوالات المغرب (CGEM)، بحضور السيد فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، لمناقشة التدابير التي تضمنها قانون المالية لسنة 2025.

وخلال هذه المناسبة، أبرز السيد المدير التدابير التي تم اتخاذها منذ سنة 2019 في مجال قانون الصرف و التي تهدف بالأساس إلى تبسيط العمليات الدولية ومنح تسهيلات للفاعلين الاقتصاديين تماشيا مع انفتاحهم على الأسواق العالمية.



نشر الدورية رقم 1/2025

أصدر مكتب الصرف في 2 يناير 2025 الدورية رقم 1/2025 التي تنص على إجراءات تسهيل وتبسيط نظام السفر للدراسة في الخارج. وتهدف الدورية إلى تسهيل وتبسيط مقتضيات نظام الصرف المتعلقة بعمليات السفر للدراسة بالخارج، وذلك في إطار تعزيز وتحديث نظام الصرف المرتبط بهذا المجال.

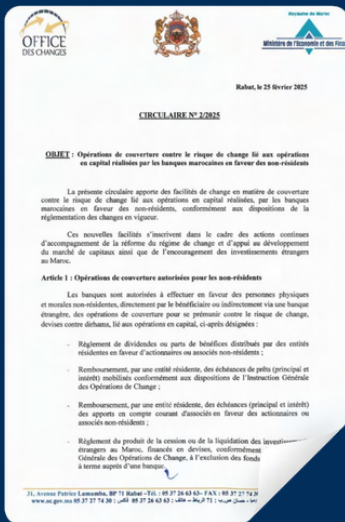
تتضمن الدورية مجموعة من الإجراءات التبسيطية لمواكبة الأشخاص المعنيين في تنفيذ عملياتهم المتعلقة بالسفر للدراسة بالخارج.

نشر الدورية رقم 2/2025

أصدر مكتب الصرف في 25 فبراير 2025 الدورية رقم 2/2025 المتعلقة بعمليات التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف المرتبطة بعمليات الرأسمال المنجزة من طرف الأبنك لفائدة غير المقيمين.

ويندرج إصدار هذه الدورية، والتي تم إعدادها بالتشاور مع مختلف الأطراف المعنية بما في ذلك بنك المغرب والجمعية المغربية لغرف التداول، في إطار استمرارية التدابير الرامية إلى دعم إصلاح نظام سعر الصرف بهدف تحفيز سوق الرساميل وتشجيع الاستثمار الأجنبي بالمغرب.

وتتضمن الدورية الجديدة، والتي جاءت تكملة لمقتضيات المنشور العام لعمليات الصرف 2024، تسهيلات صرف مهمة تهم عمليات التحوط ضد مخاطر الصرف المرتبطة بعمليات الرأسمال المنجزة من طرف غير المقيمين، وفقا للأحكام المنظمة لقانون الصرف الجاري به العمل.



تعيين الكاتب العام لمكتب الصرف

في سياق تنزيل التنظيم الجديد لمكتب الصرف، عيّن مدير المكتب، السيد إدريس بن الشيخ، السيد عمر علاكي في منصب الكاتب العام، وذلك عقب طلب الترشيحات الذي تم الإعلان عنه بتاريخ 28 نونبر 2024.

السيد عمر علاكي حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد والتدبير، وقد التحق بمكتب الصرف سنة 2006، حيث شغل عدة مناصب للمسؤولية، لا سيما على مستوى إحصائيات المبادلات الخارجية، والمفتشية، وقسم الوسطاء المعتمدين، قبل أن يتم تعيينه سنة 2013 رئيساً لقسم التنظيم ونظم المعلومات.

جرت المقابلات الانتخابية للمرشحين يوم 21 يناير 2025 أمام لجنة مكونة من مدير مكتب الصرف، السيد إدريس بن الشيخ، ومدير المنشآت العامة والخصوصية، السيد خالد سبيع، ومديرة صندوق المقاصة السيدة رشيدة عباد، ورئيس دائرة الموارد المالية والبشرية والمعدات العامة لمكتب الصرف، السيد يوسف المدغري.

انعقاد اجتماع الفريق الخاص بإحصائيات التجارة الدولية



نظم مكتب الصرف بشراكة مع شعبة الإحصائيات التابعة للأمم المتحدة، من 6 إلى 9 ماي 2025 بمدينة مراكش، اجتماع الفريق الخاص بإحصائيات التجارة الدولية. وفي هذا الإطار، ترأست السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية، الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء الرفيع المستوى بحضور عدد من المؤسسات المغربية والمنظمات الدولية.

ويندرج هذا اللقاء، الذي يجمع خبراء دوليين لمناقشة التحديات المرتبطة بتحديث طرق إعداد إحصائيات التجارة الخارجية، في إطار الدينامية العالمية الرامية إلى تعزيز موثوقية وشمولية وقابلية مقارنة إحصائيات التجارة الدولية.

وركزت أعمال هذا الاجتماع أساساً على إتمام الأدلة المنهجية الجديدة التي أعدها الفريق الخاص بإحصائيات التجارة الدولية وذلك استناداً إلى الأعمال التقنية والمشاورات الدولية التي أجريت منذ سنة 2021.

استقبال وفد كامبروني في إطار زيارة دراسة إلى المملكة المغربية

في إطار التزامه المتواصل بتبادل الخبرات وتعزيز التعاون على الصعيد الدولي، استقبل مكتب الصرف، يوم 24 يونيو 2025، وفداً من وزارة الاقتصاد والتخطيط وإعداد التراب الوطني بالكاميرون، في زيارة عمل إلى المغرب.

وقد شكل هذا اللقاء فرصة لتعزيز علاقات التعاون بين المغرب والكاميرون وتبادل الخبرات التي راكمها مكتب الصرف في مجال مراقبة عمليات الصرف وإعداد الإحصائيات المتعلقة بالمبادلات الخارجية.



إطلاق استراتيجية مكتب الصرف للفترة 2025-2029

أصدر مكتب الصرف استراتيجيته الجديدة للفترة 2025-2029. وتُجسّد هذه الاستراتيجية، التي تم إعدادها في إطار نهج تشاركي، حرص مكتب الصرف على الاضطلاع بدور فعال في خدمة التنمية الاقتصادية والحفاظ على التوازنات الخارجية.

وترتكز الاستراتيجية الحديثة على ستة محاور ذات أولوية: الابتكار التنظيمي، الرقابة الحديثة، تحديث الإنتاج الإحصائي، التحول الرقمي، تحسين تجربة المرتفق، ثم حكمة مسؤولة. وهي رؤية متجددة تعزز أسس العمل العمومي وترتقي بأدائه.

إستراتيجية مكتب الصرف 2025 - 2029

تقديم الاستراتيجية الجديدة لمكتب الصرف 2025-2029 أمام الاتحاد العام لمقاولات المغرب

عقد مكتب الصرف و الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب يوم الأربعاء 2 يوليو 2025، لقاءً تواصلياً بمقر الكونفدرالية في الدار البيضاء، يهدف إلى تقديم الاستراتيجية الجديدة لمكتب الصرف برسم سنة 2025-2029.

و خلال هذا اللقاء، عرض السيد إدريس بن الشيخ، مدير مكتب الصرف، بحضور السيد شبيب العلي، رئيس الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب، التوجهات الاستراتيجية لمكتب الصرف في افق 2029، والتي تهدف إلى تعزيز تنافسية الفاعلين الاقتصاديين و الحفاظ على التوازنات الخارجية للمملكة.



زيارة عمل للجنة المصرفية لإفريقيا الوسطى (COBAC)

في إطار ديناميته المستمرة في تبادل و تقاسم الخبرات على المستوى الدولي، استقبل مكتب الصرف من 7 إلى 11 يوليوز 2025، وفداً من اللجنة المصرفية لأفريقيا الوسطى، في زيارة عمل ودراسة إلى المغرب.

تهدف هذه الزيارة إلى مواكبة خبراء اللجنة في فهم أساليب الإشراف ومراقبة شركات صرف العملات في المغرب.

و يعكس هذا اللقاء إرادة مكتب الصرف الراسخة في إرساء إطار للتبادل المثمر، المتضامني مع نظرائه المؤسساتيين في إفريقيا و ذلك في إطار رؤية تشاركية تعتمد على تبادل ومشاركة الخبرات والممارسات الجيدة.



تقديم الاستراتيجية الجديدة لمكتب الصرف 2025-2029 أمام غرفة التجارة الأمريكية

في إطار نهجه القائم على الانفتاح والتشاور مع الفاعلين الاقتصاديين، قدّم مكتب الصرف الخطوط العريضة لاستراتيجيته 2025-2029 خلال لقاء نظمته غرفة التجارة الأمريكية (AmCham) بالمغرب في 2 أكتوبر 2025 بالدار البيضاء.

وبهذه المناسبة، قدّم مدير مكتب الصرف، السيد إدريس بن الشيخ، المحاور الستة الرئيسية لهذه الاستراتيجية، والتي تشمل بالخصوص تحديث الإطار التنظيمي لعمليات الصرف، وتعزيز آليات الرقابة، وتحسين جودة إحصائيات المبادلات الخارجية، والرقمنة وحكامة البيانات، فضلاً عن تطوير المؤسسة وتعزيز العلاقة مع المرتفقين.

اتفاقية شراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

أبرمت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، ومكتب الصرف والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في 7 أكتوبر 2025 بالرباط، اتفاقية تعاون تهدف إلى تنظيم تبادل واستعمال البيانات بين المؤسسات الثلاث.

ووقع هذه الاتفاقية كل من السيد عمر حجيعة، كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية، والسيد إدريس بن الشيخ، مدير مكتب الصرف، والسيد حسن بوبريك، المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف هذا الاتفاق إلى تعزيز تبادل البيانات بشكل منظم، ودعم اتخاذ القرار العمومي من خلال الدراسات والتحليلات المشتركة، وتطوير الكفاءات عبر برامج تكوينية موجهة.



نشر إحصائيات صادرات خدمات الاقتصاد الرقمي وخدمات التعهيد - OUTSOURCING

نشر مكتب الصرف، في أكتوبر 2025، الإحصائيات المتعلقة بصادرات خدمات الاقتصاد الرقمي وخدمات التعهيد.

ويأتي هذا الإصدار، الذي تم انجازه بالتعاون مع وزارة التحول الرقمي وإصلاح الإدارة، في إطار "استراتيجية المغرب الرقمي 2030" الرامية إلى تعزيز الاقتصاد الرقمي بالمملكة.



Année	Services informatiques et logiciels	Services de conseil	Services de formation	Services de maintenance	Services de développement	Total
2023	2 400	2 400	2 400	2 400	2 400	12 000
2024 (*)	2 400	2 400	2 400	2 400	2 400	12 000
2025 (*)	2 400	2 400	2 400	2 400	2 400	12 000



نشر الدورية رقم 3/2025

أصدر مكتب الصرف بتاريخ 5 دجنبر 2025 الدورية رقم 3/2025 المتعلقة بإنجاز عمليات صرف العملات بواسطة البطاقات البنكية الدولية.

وتهدف هذه الدورية إلى تعزيز المنظومة التقنية والتشغيلية الخاصة بصرف العملات، وتدعم الانتقال نحو وسائل أداء حديثة وآمنة تماشياً مع التطور المتسارع لقطاع الخدمات المالية.



إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق OC CONNECT المدمجة بالهوية الرقمية

أطلق مكتب الصرف، في 12 نونبر 2025، النسخة الجديدة من تطبيقه للهواتف النقالة "OC CONNECT"، والتي تدمج الهوية الرقمية الوطنية (E-ID)، المطورة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني. ويهدف هذا النظام المبتكر إلى توفير خدمة آمنة ورقمية بالكامل، حيث يتيح للمستخدمين التسجيل والولوج إلى مختلف الخدمات المتعلقة بالمخصصات الشخصية بالعملات الأجنبية.

يوفر تطبيق "OC CONNECT"، المتاح مجاناً على Google Play وApp Store، تجربة استخدام مبسطة وآمنة، مما يعزز القرب الرقمي لمكتب الصرف مع مرتفقيه.

تنظيم يوم الأطر والمستخدمين

سعى إلى إرساء بيئة عمل سليمة ومحفزة، تُساهم في تحقيق أداء جماعي مستدام، نظم مكتب الصرف يوماً خاصاً بالمستخدمين في 6 دجنبر 2025، تحت شعار "معاً نحو التميز".

من خلال الاستثمار في رأس المال البشري عبر هذه المبادرة، يُعزز مكتب الصرف أسس تحوُّله الاستراتيجي، ويستشرف تحديات التحديث المؤسسي، ويؤكد قيمه المتمثلة في الاحترام والتضامن والتميز، ويُرسِّخ مكانته كجهة توظيف رائدة في القطاع العام.

وبعكس هذا النهج الإداري الشامل الذي يتبناه مكتب الصرف رؤية إدارية حديثة تضع العنصر البشري في صميم الأداء المؤسسي.

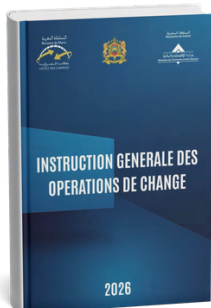


إصدار المنشور العام لعمليات الصرف 2026

أصدر مكتب الصرف، في 31 دجنبر 2025، النسخة الجديدة من المنشور العام لعمليات الصرف 2026، والتي تدخل مقتضياتها حيز التنفيذ ابتداءً من فاتح يناير 2026.

وقد تم إعداد هذه النسخة في إطار مقاربة تشاركية موسعة مع مختلف المهنيين وكذا المؤسساتيين، مدعومة بدراسات الأثر، حيث تروم إرساء إطار تنظيمي أكثر وضوحاً ومهيكلًا وسهل التطبيق، بما يستجيب لمتطلبات الفاعلين الاقتصاديين والمستثمرين والأشخاص الذاتيين.

يتضمن المنشور العام لعمليات الصرف 2026 مجموعة من التدابير الموجهة إلى دعم الاستثمار، وتحفيز الصادرات، وتبسيط مقتضيات التجارة الإلكترونية والسفر لأغراض مهنية، وتحسين نظام استيراد الخدمات، إلى جانب تعزيز منظومة آليات التحوط. كما تنص، كذلك، على مقتضيات ملائمة لاحتياجات الأشخاص الذاتيين، بما يكرس مسار التحرير التدريجي والمؤطر لنظام الصرف، مع الحفاظ على التوازنات الخارجية للمملكة.



آليات الإعلام والمواكبة بمناسبة كأس إفريقيا للأمم 2025

بمناسبة احتضان المملكة المغربية لكأس أمم إفريقيا 2025، أطلق مكتب الصرف منظومة متكاملة تروم مواكبة المشجعين الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج، وتيسير استفادتهم من خدمات الصرف طيلة فترة إقامتهم بالمغرب.

وترتكز هذه المنظومة على تبسيط عمليات الصرف، وتعزيز الشفافية، وضمان توفير معلومة دقيقة ومبسطة منذ وصول الزوار إلى التراب الوطني.

مكتب الصرف

المهام، الرؤية الاستراتيجية والحكمة الجيدة



بفضل استراتيجية طموحة في أفق سنة 2029، وثقافة مؤسسية قائمة على الاستباقية والابتكار، يواصل مكتب الصرف مسار تحول عميق في أساليب تدخله وأدواته، بما يمكنه من مواكبة رهانات سياق اقتصادي عالمي يشهد تحولات متسارعة.

وتقوم هذه الدينامية على حكمة مسؤولية وتنظيم منسجم، يتيحان للمؤسسة الجمع بين الأداء العملي والوضوح الاستراتيجي والالتزام المستدام في خدمة الاقتصاد الوطني.

مكتب الصرف : فاعل محوري في خدمة الاقتصاد الوطني

المهام

وتتمحور مهامه حول محورين أساسيين: تنظيم ومراقبة عمليات الصرف، وإعداد ونشر إحصائيات المبادلات الخارجية.

باعتباره فاعلاً رئيسياً في المنظومة الاقتصادية والمالية للمملكة، يساهم مكتب الصرف في تطوير نموذج اقتصادي أكثر انفتاحاً ومرونةً وتكاملاً مع الديناميات الدولية، كما يعمل على الحفاظ على التوازنات الخارجية واستقرار المالية الخارجية للبلاد.

القيم

القيم الأخلاقية والسلوكية

يلتزم جميع موظفي مكتب الصرف بثقافة مؤسسية تقوم على الاحترام والشفافية والنزاهة والسرية.



القيم الاجتماعية

تعتمد جودة الخدمة العمومية على تعبئة الموارد البشرية، وترتكز القيم الاجتماعية على الإنصات والاعتراف والثقة والمساواة.



قيم الأداء

يظل الأداء في صميم أهدافنا الاستراتيجية، وتتمحور قيم الأداء لدى مكتب الصرف حول الفعالية وجودة الخدمة والاحترافية والالتزام.



استراتيجية قائمة على رؤية طموحة

من خلال استراتيجيته في أفق 2029، يؤكد مكتب الصرف التزامه بمواكبة التحولات الاقتصادية الكبرى للمملكة مع الحفاظ على توازنها الخارجية.

وتندرج استراتيجية 2029-2025 في إطار دينامية تحديث عميق، منسجمة مع التوجيهات الملكية السامية وأهداف النموذج التنموي الجديد.

وتجسد هذه الخارطة، التي جاءت ثمرة مقارنة تشاركية، إرادة المؤسسة “في أن تكون في خدمة التنمية الاقتصادية للمغرب والحفاظ على التوازنات الخارجية”.

الرؤية الاستراتيجية 2025-2029

مؤسسة في خدمة التنمية الاقتصادية للمملكة والحفاظ على التوازنات الخارجية



استراتيجيتنا 2025-2029



طموحنا

تطوير إطار تنظيم الصرف، وإرساء رقابة ذكية قائمة على المخاطر، وتعزيز الإنتاج الإحصائي لخدمة عملية اتخاذ القرار، وتسريع التحول الرقمي، والارتقاء بالعلاقة مع المرتفق، بما يخدم اقتصاداً منفتحاً ومتنوعاً وقادراً على الصمود.

ستة محاور هيكلية

- 1 نظام الصرف
- 2 مراقبة عمليات الصرف
- 3 إحصائيات المبادلات الخارجية
- 4 العلاقة مع المرتفقين
- 5 الرقمنة وتدبير البيانات
- 6 الحكامة والتطوير المؤسسي

مبادئنا

1. الوضوح
جعل القواعد أكثر وضوحاً وأكثر فهماً من طرف المرتفقين

2. الاستباقية
مواءمة عمل مكتب الصرف مع التحولات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية

3. البلورة التشاركية
تعزيز الحوار والتشاور مع البنوك والفاعلين الاقتصاديين والاتحادات المهنية والشركاء المؤسساتيين

4. الأثر
توجيه المشاريع نحو تحقيق نتائج ملموسة لفائدة الاقتصاد والمرتفقين وتعزيز جاذبية المغرب

رؤية تركز على ستة محاور هيكلية

الخريطة الاستراتيجية 2029-2025

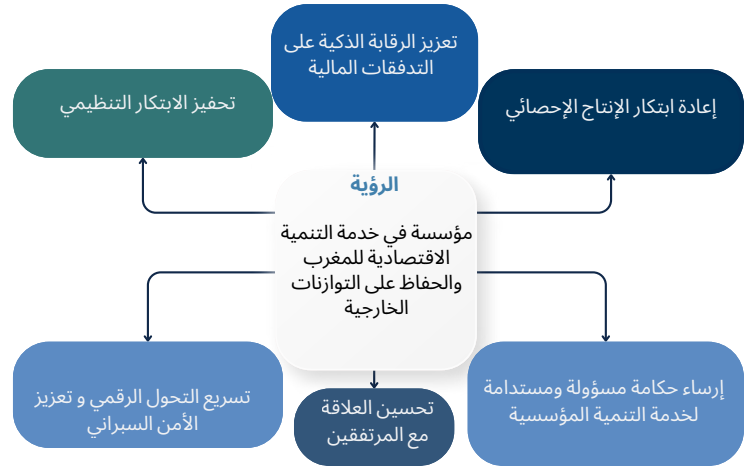
ستة محاور متكاملة تهدف إلى تعزيز وضوح المنظومة التنظيمية، وتأمين التدفقات، واثمين المعطيات، وتحديث العلاقة مع المرتفقين.

المساهمة التشاركية في
بناء رافعات التغيير

مواكبة التحول الاقتصادي
الوطني



تعزيز فعالية تنظيم الصرف



استراتيجية تشاركية تم إعدادها بتنسيق مع مختلف مكونات المنظومة



تم إعداد استراتيجية مكتب الصرف للفترة 2029-2025 وفق مقاربة تشاركية، عبأت مختلف مكونات المؤسسة بهدف بلورة رؤية مشتركة وموحدة. وقد تعززت هذه الدينامية بمرحلة من التشاور مع مختلف مكونات المنظومة المعنية، من خلال سلسلة من اللقاءات والعروض التقديمية المنظمة لفائدة الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، والهيئات المهنية وغرف التجارة. وقد مكنت هذه المشاورات من تقاسم التوجهات الاستراتيجية لمكتب الصرف، واستطلاع انتظارات الأطراف المعنية، وتعزيز انخراطها في تحقيق الطموحات التي تحملها هذه الاستراتيجية.

الالتزام الجماعي



تنظيم إداري فعال وناجع

من أجل الاضطلاع الكامل بمهامه وتجسيد رؤيته الاستراتيجية، يعتمد مكتب الصرف على تنظيم منسجم وفعال ومتكيف مع متطلبات بيئته. ويساهم هذا التنظيم في تعزيز التنسيق بين مختلف المكونات، وتحسين انسيابية المساطر، والارتقاء بجودة معالجة العمليات.

وفي سياق دينامية التحول، تم خلال سنة 2025 تنفيذ أشغال إعادة هيكلة تنظيمية وفق مقاربة تشاركية شملت مختلف الأطراف الداخلية، بهدف تعزيز قدرة المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها وترسيخ حكامتها وتحسين أدائها بما يستجيب لحاجيات الفاعلين الاقتصاديين والأفراد.



إلتزام دائم بمبادئ الحکامة الجيدة

خلال السنوات الأخيرة، عزز مكتب الصرف بشكل ملموس أسس حکامته، معتمداً الشفافية والمسؤولية والامتثال كركائز لنظام يتطور باستمرار نحو مزيد من الأداء والفعالية والتميز المؤسساتي.

وقد تم تدعيم منظومة الحکامة عبر آليات متعددة تشمل ترسيخ مبدأ التشاركية في اتخاذ القرار، وتعزيز شفافية التواصل والتتبع، واعتماد مقاربة منظمة لتدبير المخاطر مدعومة بآليات التدقيق والمراقبة الداخلية، إضافة إلى قيادة استراتيجية دقيقة تضمن الانسجام والنجاعة في التنفيذ.

وتساهم هذه العناصر مجتمعة في ترسيخ إطار حکامة مسؤول وفعال وموجه نحو التميز المؤسساتي.

هيئات الحكامة

لجنة الإدارة

يتأهّلها مدير مكتب الصرف، وتضم الكاتبة العام والمكلف بالمهمة ورؤساء الدوائر. وقد عقدت خلال سنة 2025 إحدى عشر اجتماعاً خُصص لمتابعة الأنشطة وتنسيق القرارات التديرية.



لجنة التدقيق

تتولى بصفة رئيسية تقييم منظومة المراقبة الداخلية وتدير المخاطر لدى مكتب الصرف، بما يضمن موثوقية وصحة المعلومات المحاسبية والمالية. وتتألف من ممثل عن مديرية الخزينة والمالية الخارجية وممثلين عن مديرية المنشآت العامة و الخوصصة ومراقب الدولة لدى مكتب الصرف. وقد عقدت لجنة التدقيق خلال سنة 2025 اجتماعاً خُصص لفحص نتائج التدقيق المحاسبي والمالي برسم سنة 2024، والمصادقة على البرنامج الثلاثي للتدقيق الداخلي 2025-2027.

وزيرة الاقتصاد والمالية

طبقاً لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1.58.021 الصادر في فاتح رجب 1377 (22 يناير 1958)، تمنح وزيرة الاقتصاد والمالية الاعتماد للبنوك المكلفة بتنفيذ العمليات المرخص لها من طرف مكتب الصرف.

كما تحدد التوجيهات العامة لتسيير مكتب الصرف. و تحدد في هذا السياق طبيعة الرسوم والعمولات التي يستوفيها مكتب الصرف ومعدلاتها وكيفية تحصيلها في إطار العمليات التي يتولى الإشراف عليها، كما تصادق على الميزانية السنوية للمؤسسة وتوافق على حساباتها وميزانياتها.

وتأذن وزيرة الاقتصاد والمالية، كذلك، باقتناء وبيع ومبادلة جميع الحقوق المنقولة والعقارية، وتوافق على إبرام عقود الكراء وقبولها وفسخها، كما تأذن باتخاذ جميع الإجراءات القضائية.

اللجان المتخصصة

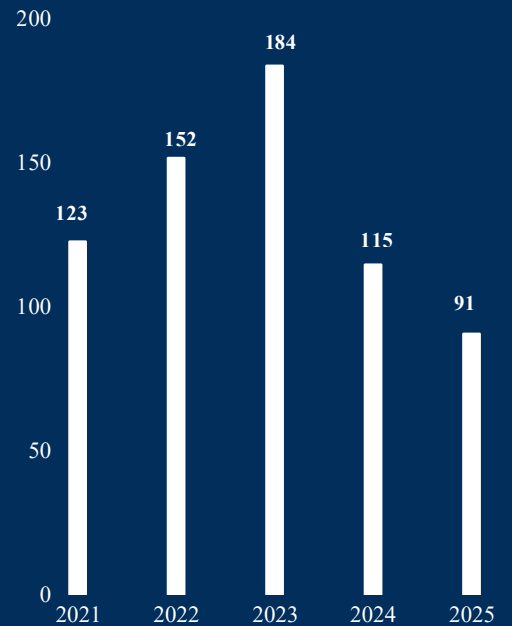
أحدث مكتب الصرف هيئات داخلية متخصصة: لجنة تدبير التغييرات، ولجنة التنظيم والعقوبات والتسويات، ولجنة الموارد البشرية، ولجنة التواصل والعلاقات الخارجية. تجتمع هذه اللجان بصفة دورية، وتتولى مهام التوجيه والتتبع، بما يعزز حكمة التدبير، ويكرس المقاربة التشاركية، ويسهم في الرفع من مستوى النجاعة وسرعة الاستجابة على المستوى المؤسسي.

الامتثال للإطار القانوني واحترام مبادئ الحكامة الجيدة

في مواجهة التحديات القانونية المرتبطة بمهامه، يتبنى مكتب الصرف نهج المرافقة والاستشارة لفائدة مصالحه. ويضمن هذا النهج القانوني سلامة جميع الإجراءات الإدارية للمؤسسة.

وفي سنة 2025، تجلّت فعالية هذا النهج من خلال معالجة 91 ملف استشارة، مما يُبرز أهمية الدور القانوني كأداة لتعزيز الأمن القانوني وضمان الامتثال لممارسات الحكامة الجيدة.

91
ملف استشارة



المساعدة والمشورة القانونية
التطور السنوي لعدد الاستشارات القانونية

تدبير صارم واستباقي للمخاطر

انخرط مكتب الصرف، في إطار منظومته لليقظة، في تعزيز آليات حماية أصوله وصون استمراريته عمله. وتجلّى ذلك خلال سنة 2025 في إجراءات منسجمة ومتكاملة، جمعت بين تحديث خريطة المخاطر وتقوية منظومة أمن نظم المعلومات والتحضير لاستمرارية النشاط.

● تحديث خريطة المخاطر

خلال سنة 2025، تم إنجاز وإغلاق ورش تحديث خريطة المخاطر الذي انطلق أواخر سنة 2024. وبذلك تمت المصادقة على تحديث جديد لخريطة المخاطر يأخذ بعين الاعتبار تطورات البيئتين الداخلية والخارجية.

وقد مكّن هذا النهج من إعادة تقييم مستوى المخاطر المحددة، وملاءمة آليات التحكم المعتمدة، وتحديد أولويات التدابير الكفيلة بتعزيز فعاليتها.

100%
مجال الإدارة



مستوى التحكم في
المخاطر

80%
مجال العمل



80%
مجال الدعم



سجلت جميع العمليات التابعة لمجال التدبير تحسناً في مستوى التحكم في المخاطر، ليبلغ معدل التحسن 100%. أما العمليات التابعة لمجال المهن والدعم، فقد سجلت بدورها معدل تحسن بلغ 80%.

تخطيط استمرارية العمل: أولوية مؤسساتية

في إطار تعزيز المرونة التنظيمية والتحكم في المخاطر، أطلق مكتب الصرف سنة 2025 مشروعاً هيكلياً مخصصاً لإعداد وتنفيذ خطة استمرارية الأعمال واستئناف الأنشطة (PCA).

وقد مكّن هذا المشروع من تحديد وصياغة منظومة استمرارية الأعمال، وكذا تحديد الإجراءات اللازمة لتفعيلها عملياً من خلال خارطة طريق مخصصة تهدف إلى هيكلة ومواكبة الإرساء التدريجي للمتطلبات التقنية والمادية والتنظيمية الضرورية لتفعيلها وتتبعها وصيانتها وتطويرها المستمر.

وحرصا منه على ضمان استمرارية أنشطته في مختلف الظروف، اعتمد مكتب الصرف منظومة تنظيمية متكاملة لتدبير ومتابعة خطة استمرارية العمل، تركز على توزيع واضح للأدوار والمسؤوليات وتقوم على أجهزة للقيادة والتنسيق والتتبع، بما يضمن الجاهزية والفعالية في مواجهة مختلف الحالات الطارئة.

لإدارة وصيانة خطة استمرارية الأعمال واستئناف الأنشطة، أنشأ مكتب الصرف نظاماً تنظيمياً يعتمد على عدة مستويات ويستند إلى الأجهزة التالية:

- خلية تدبير الأزمات واتخاذ القرار
- خلية عملياتية لتدبير الأزمات
- لجنة لتدبير استمرارية النشاط تتولى الحفاظ على خطة استمرارية النشاط (PCA) في جاهزية تشغيلية دائمة

تدبير استمرارية العمل



64%

نسبة إنجاز الدورات التكوينية المتعلقة بمعيار ISO 22301



الأهداف المحققة

- ضمان سلامة الأشخاص وحماية الأصول والممتلكات
- الحفاظ على مستوى الأداء وصون سمعة المؤسسة
- الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها

● تطوير المرونة السيبرانية داخل مكتب الصرف

اعتمد مكتب الصرف مقاربة مهيكلية لإدارة أمن نظم المعلومات، تشمل تحسين الحكامة، وتعزيز وسائل الدفاع التقنية، وتطوير قدرات الكشف عن الحوادث والاستجابة لها. وتندرج هذه المقاربة ضمن دينامية شاملة للأمن السيبراني، تركز على الوقاية والكشف والاستجابة للحوادث.

وقد شكّل السياق الوطني خلال سنة 2025، الذي تميز بتزايد ملحوظ في الهجمات السيبرانية، اختباراً لمدى متانة هذه المقاربات ومنظومات الأمن المعتمدة لدى مكتب الصرف، كما أبرز أهمية تعزيز مرونتنا السيبرانية بشكل أكبر. ويستدعي ذلك اعتماد مقاربة استراتيجية وتكتيكية تتجاوز مجرد الحماية، لتشمل القدرة على الاستجابة السريعة، والتنسيق، واستباق التهديدات والأزمات.

وقد تجسدت هذه الدينامية في إطلاق عمليات تدقيق، وتعيين ضوابط الأمن المعلوماتية، ومراجعة المساطر والأدوار المتعلقة بإدارة أمن نظم المعلومات.

● تدقيق أمن نظام المعلومات بمكتب الصرف

في ظل سياق التهديدات السيبرانية الناشئة، تم إنجاز مهمة تدقيق لأمن نظم المعلومات الحيوية بمكتب الصرف من طرف مزود خدمات معتمد في مجال تدقيق أمن نظم المعلومات (PASSI)، وذلك بهدف تقييم مستوى حماية مختلف الأنظمة الحيوية بمكتب الصرف، وتحديد الثغرات المحتملة، وصياغة توصيات ملائمة لتعزيز مستوى الأمان.

التدقيق الداخلي: رافعة لتحسين المستمر

يشكل التدقيق الداخلي ركيزة أساسية في مسار التميز الذي ينشده مكتب الصرف، كما يمثل أداة محورية لترسيخ ثقافة التحسين المستمر في كافة أنشطته.

ويساهم التدقيق الداخلي في تعزيز قدرة مكتب الصرف على إحداث القيمة وضمان استدامتها، من خلال تزويد الإدارة ولجنة التدقيق من بيانات واستشارات ورؤى استشرافية مستقلة وموضوعية، تستند إلى مقارنة قائمة على المخاطر.

و قد شكلت سنة 2025 محطة حاسمة في مسار التدقيق الداخلي، تميزت باعتماد معايير جديدة تروم تعزيز الشفافية والفعالية وجودة مهام التدقيق وملاءمتها.

وتماشياً مع هذه المعايير الحديثة، تهدف المقاربة الجديدة المعتمدة في مجال التدقيق إلى ما يلي:

- الرفع المستمر من فعالية ونجاعة منظومات الحكامة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وفق منهجية وآلية منظمة؛
- ضمان ملائمة مهام التدقيق مع التوجهات الاستراتيجية والأولويات المؤسساتية لمكتب الصرف؛
- تزويد الإدارة ولجنة التدقيق ببيانات وتحليلات موضوعية في مجال الحكامة والرقابة، وذلك لاتخاذ القرار الأمثل؛
- تعزيز التزام مكتب الصرف بخدمة الصالح العام، من خلال السهر على التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها، وترسيخ مبادئ الأخلاقيات والقيم المؤسساتية؛
- إدماج ممارسات تساهم في حماية البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية، ودعم الاقتصاد المحلي، وضمان التطبيق الفعلي للمسؤولية المجتمعية للمؤسسة.



نحو مسؤولية اجتماعية مهيكلة وتدريبية

يضع مكتب الصرف المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجيته للفترة 2025-2029، بهدف التوفيق بين أداء المرفق العمومي، واحترام البيئة، والالتزام المجتمعي.

وفي هذا السياق، تم خلال سنة 2025 إجراء تشخيص للوضعية الراهنة بهدف تقييم مدى توافق مكتب الصرف مع المبادئ التوجيهية لمعيار ISO 26000، الذي يُعد مرجعا دوليا في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وقد أبرز هذا التشخيص التطورات المهمة التي حققها مكتب الصرف، بفضل مجموعة من المبادرات التي تم إطلاقها خلال السنوات الماضية. كما مكن من تحديد مجالات التحسين والإجراءات التكميلية الضرورية لبناء خطة عمل لمسؤولية اجتماعية تتسم بالانسجام على المديين المتوسط والطويل.

مراقبة التسيير ورفع كفاءة الأداء

شكلت سنة 2025 انتقال استراتيجي بالنسبة لمكتب الصرف، تميزت بالانتقال بين دورتين استراتيجيتين وبإطلاق أشغال إعداد الاستراتيجية الجديدة 2025-2029.

وفي إطار مقاربة تشاركية، ساهمت مراقبة التسيير في مواكبة هذه الدينامية المؤسساتية الجديدة، من خلال تنسيق وتنظيم سلسلة من الورشات التي جمعت رؤساء الأقسام ورؤساء الدوائر، تلتها اجتماعات للتبادل والمصادقة مع المديرية.

وبعد اعتماد الاستراتيجية من طرف الوزارة الوصية، تم الشروع في تنزيلها بهدف ترجمة المحاور الاستراتيجية إلى مخططات عمل تغطي الفترة 2025-2029. وقد مكن هذا الورش من تحديد الموارد الضرورية، وآجال التنفيذ، وكذا مؤشرات التتبع وقياس الأداء الخاصة بكل هدف استراتيجي. وأصبحت كل دائرة تتوفر على مخطط استراتيجي يشكل أداة للقيادة والتتبع من أجل تنفيذ أولويات والتزامات مكتب الصرف خلال الفترة 2025-2029.

كما أفضت هذه المقاربة إلى إعداد محفظة للمشاريع الاستراتيجية برسم سنة 2025، بهدف ضمان تخطيط منسجم للأوراش ذات الأولوية التي سيتم إطلاقها ابتداءً من السنة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، أُسندت إلى مراقبة التسيير مهمة تتبع المشاريع الاستراتيجية المدرجة ضمن هذه المحفظة والمصادق عليها من طرف المديرية. ويرتكز هذا النظام على منهجيات تدبير مستوحاة من أساليب مكاتب تدبير المشاريع، وذلك من خلال إعداد مواعيق خاصة بكل مشروع، وتنظيم اجتماعات دورية مع المديرية لضمان التتبع المنتظم، وتوجيه الأشغال، وتوفير الدعم اللازم لتقديم المشاريع.

وبالموازاة مع ذلك، تولت مراقبة التسيير تنسيق مشروع إعادة تنظيم هياكل مكتب الصرف، حيث أسفرت الأشغال المنجزة في هذا الإطار عن إعداد هيكل تنظيمي جديد من المرتقب الشروع في تنزيله مع بداية سنة 2026.

علاوة على ذلك، تلتزم مراقبة التسيير بمسار إعداد ميزانية مكتب الصرف مع الحرص على ضمان انسجام الوسائل المطلوبة مع توجهات الاستراتيجية 2025-2029.

كما يشمل دور مراقبة التسيير توحيد المعطيات الميزانية وتتبع وضعية الالتزامات والتحصيلات بشكل شهري. ويتم هذا التتبع بالاعتماد على عتبات محددة لتقييم جودة التوقعات الميزانية ومستوى تنفيذ مختلف بنود الميزانية، عبر إعداد مذكرات شهرية لتتبع الميزانية. كما يتم إعداد تقارير فصلية لتتبع آجال الأداء، وذلك حرصاً على احترام مقتضيات المرسوم رقم 2.16.344 الصادر في 17 شوال 1437 (22 يوليوز 2016) المحدد لآجال الأداء والفوائد المترتبة عن التأخير المتعلقة بالطلبات العمومية، والحد من المخاطر المالية الناتجة عن تجاوز الآجال القانونية للأداء كما تؤمن مراقبة التسيير تتبع توزيع مداخيل الغرامات.

وفي هذا الإطار، يعتزم مكتب الصرف اعتماد مقاربة منظمة وتدريبية لتنزيل استراتيجيته في مجال المسؤولية الاجتماعية، بما يضمن توافقه الكامل مع المحاور السبعة الرئيسية لمعيار ISO 26000، وهي: الحكامة، حقوق الإنسان، علاقات وظروف العمل، البيئة، الممارسات النزهاء، القضايا المتعلقة بشركاء مكتب الصرف و المرتفقين، وكذلك التنمية المحلية.

المنشور العام لعمليات الصرف 2026

مرحلة جديدة في تحديث نظام الصرف



يُندرج المنشور العام لعمليات الصرف لسنة 2026 في إطار مواصلة مسار التحرير التدريجي لنظام الصرف، بما يواكب متطلبات تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والحفاظ على التوازنات الخارجية للمملكة.

وبعد المنشور العام لعمليات الصرف 2026 ثمرة مقارنة تشاركية ساهم فيها أبرز الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين، حيث يركز على هيكلة تنظيمية جديدة تهدف إلى تعزيز وضوح وانسجام وسهولة الولوج إلى مقتضيات تنظيم الصرف. كما استند إعداد النسخة الجديدة إلى دراسات معمقة لتقييم الأثر وتحليل استشاري لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين في سياق يتسم بتسارع المبادلات الدولية وتطور نماذج الأعمال.

وتضمن المنشور الجديد مجموعة من التدابير التحفيزية و التبسيطية الرامية إلى تسهيل العمليات الدولية ومواكبة توسع الأنشطة الاقتصادية بالخارج، وتشجيع الاستثمار المنتج كما أولت اهتماما خاصا بالمقاولات الناشئة المبتكرة، بهدف تعزيز نموها وتوسيع انفتاحها على الأسواق الدولية.

المنشور العام لعمليات الصرف 2026: مرحلة جديدة في تحديث نظام الصرف



وقد مكنت هذه المشاورات، التي شملت 132 اجتماعاً مؤسسياً، من تجميع 318 مقترحاً يعكس احتياجات الفاعلين الاقتصاديين، خاصة فيما يتعلق بتبسيط وتوضيح مقتضيات المنشور العام لعمليات الصرف وتعزيز التسهيلات المرتبطة بالولوج إلى العملة.



في انسجام مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة في مجال التحرير التدريجي لنظام الصرف، واصل مكتب الصرف اعتماد مقاربة إصلاحية تدريجية وحذرة، تروم تطوير الإطار المنظم لعمليات الصرف وإضفاء مزيد من المرونة عليه، بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية والمالية.

إعداد النص وفق مقاربة تشاركية



في إطار مواصلة الجهود الرامية إلى تبسيط نظام الصرف، اعتمد مكتب الصرف مقاربة تشاركية تقوم على إطلاق برنامج موسع للتشاور مع مختلف الجمعيات والهيئات المهنية، بهدف استقاء انتظارات واقتراحات الفاعلين الاقتصاديين بما من شأنه المساهمة في تعزيز نظام قابلية التحويل وإرساء إطار تنظيمي متين وشفاف، من شأنه دعم تنافسية الفاعلين الاقتصاديين، وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة التحولات الاقتصادية، وتيسير اندماجهم في محيط إقليمي ودولي يتسم بتغيرات واسعة.



هيكلية جديدة لتعزيز وضوح الإطار التنظيمي

عرفت نسخة 2026 من المنشور العام لعمليات الصرف إعادة هيكلة شاملة لمضامينه، حيث تم تنظيمه في ستة فصول تضم 256 مادة، وفق هيكلة منسجمة وواضحة تحدد بدقة حقوق والتزامات المتعاملين فيما يخص الولوج إلى العملة.

وتتناول الفصول الأولى المقتضيات العامة المؤطرة لعمليات الصرف، لا سيما نطاق التطبيق والمفاهيم والمبادئ العامة وكيفية الأداء وسوق الصرف إضافة إلى العمليات المرتبطة بوسائل الأداء. في حين تحدد الفصول الموالية القواعد المنظمة للعمليات الجارية وعمليات الرأسمال وكيفية إنجازها، إضافة إلى شروط فتح وتسيير مختلف الحسابات المنصوص عليها في قانون الصرف الجاري به العمل.

وتهدف هذه الهيكلة الجديدة إلى تمكين المرتفقين والمهنيين من نص تنظيمي أكثر وضوحاً وسهولة في الاستعمال، بما يسهل عليهم الاطلاع على أحكامه وتحديد المقتضيات الواجبة التطبيق وفقاً لطبيعة العمليات المنجزة وخصائص كل فئة.

قرارات مبنية على دراسات للأثر

قبل إصدار المنشور العام لعمليات الصرف لسنة 2026، خضعت التعديلات المقترحة لدراسات تقييم الأثر على احتياطي العملة، خاصة فيما يتعلق برفع مخصصات الأسفار (أسفار العمل المنجزة خارج الحسابات بالعملة، الأسفار الشخصية، تكاليف إقامة الطلبة) إضافة إلى نظام استثمارات الشركات الناشئة.

تدابير ملائمة لإحتياجات الأشخاص الذاتيين

حرصاً على الإستجابة بشكل أفضل لإحتياجات الأشخاص الذاتيين، لاسيما فيما يتعلق بالسفر الشخصي إلى الخارج، تم تحديد السقف الإجمالي لمخصصة الأسفار الشخصية في 500.000 درهم سنوياً، تتكون من مخصصة أساسية قدرها 100.000 درهم ومخصصة تكميلية تصل إلى 400.000 درهم تحتسب على أساس 30% من الضريبة على الدخل المؤداة.

كما تم رفع سقف تحويل مصاريف إقامة الطلبة بالخارج إلى 15.000 درهم شهرياً بدل 12.000 درهم سابقاً. وتتيح الإجراءات الجديدة أيضاً للأجانب المقيمين الاستفادة من النظام المطبق على المغاربة فيما يخص السفر الشخصي والعلاج بالخارج وفق نفس الشروط.

وأخيراً، يتضمن المنشور العام لعمليات الصرف لسنة 2026 تسهيلات لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج فيما يتعلق بالتمويلات العقارية بالدرهم، حيث أصبح بإمكان المؤسسات البنكية تمويل ما يصل إلى 80% من قيمة العقار المراد اقتناؤه بالمغرب، بدل 70% المعمول بها سابقاً، ودون تحديد لعدد العقارات التي يمكن اقتناؤها.



تسهيلات تتعلق بسفر الأعمال والتجارة الإلكترونية وتبسيط أدوات التغطية

التجارة الإلكترونية

فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية، تم تعزيز التسهيلات الممنوحة لفائدة الشركات الناشئة المدرجة لدى وكالة التنمية الرقمية، حيث تم رفع سقف مخصصة التجارة الإلكترونية إلى مليوني (2.000.000) درهم بدل مليون (1.000.000) درهم سابقاً.

كما تم إقرار مخصصة سنوية أدنى قدرها 50.000 درهم لفائدة الشركات المغربية التي لا تتوفر على حسابات بالعملة أو بالدرهم القابل للتحويل، والتي يقل مبلغ الضريبة المؤداة من طرفها عن هذا الحد، أو المعفاة من الضريبة، أو حديثة التأسيس.

أما بالنسبة للأشخاص الذاتيين المقيمين وكذا المغاربة المقيمين بالخارج، فقد تم رفع السقف المسموح به إلى 20.000 درهم بدل 15.000 درهم سابقاً.

السفر لأغراض مهنية

في إطار تعزيز نظام المخصصات الخاصة بالسفر لأغراض مهنية، تم رفع السقف الممنوح للهيئات التي لا تتوفر على حسابات بالعملة أو بالدرهم القابل للتحويل إلى مليون (1.000.000) درهم بدل 500.000 درهم سابقاً، وذلك على أساس نسبة 100% من الضريبة المؤداة. كما تم رفع المخصصات الممنوحة للفاعلين المصنفين إلى مليون وخمسمائة ألف (1.500.000) درهم بدل مليون (1.000.000) درهم سابقاً.

أدوات التغطية

فيما يخص أدوات التغطية، ينص المنشور الجديد على توسيع نطاق إمكانية المقاصة لتشمل عمليات التغطية ضد مخاطر تقلبات سعر الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، إضافة إلى مختلف المخاطر المرتبطة بالأصول المالية أو أين دين.

تعزيز دعم الاستثمار و التجارة الدولية

في إطار تحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وكذا تشجيع الاستثمار، لاسيما دعم انفتاح الشركات الناشئة المغربية الحاصلة على علامة وكالة التنمية الرقمية على الأسواق الدولية، تضمن الإصدار الجديد من المنشور العام لعمليات الصرف لسنة 2026 مجموعة من التدابير الرامية إلى إقرار مزيد من التسهيلات والمرونة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين.

تشجيع الاستثمار

تم إلقاء اهتمام خاص بتشجيع الاستثمار، لا سيما لفائدة الشركات الناشئة المبتكرة. وفي هذا الإطار، أصبح بإمكان الشركات الناشئة التكنولوجية الحاصلة على علامة وكالة التنمية الرقمية الاستثمار بالخارج في حدود 10 ملايين درهم سنوياً، دون التقيد بشرط توفر ثلاث سنوات من النشاط أو إلزامية المصادقة على حساباتها من طرف مراقب الحسابات. كما وسع المنشور العام لعمليات الصرف 2026 الإمكانيات المتاحة للمقيمين، من خلال الترخيص لهم بتقديم التزامات ضمان الأصول والخصوم لفائدة المستثمرين غير المقيمين في إطار عمليات تفويت الأسهم أو الحصص الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تم تمكين الأجانب المقيمين من تحويل عائدات استثماراتهم حتى في غياب وثائق تثبت التمويل بالعملية الأجنبية، وذلك في حدود مليوني (2.000.000) درهم سنوياً بالنسبة للاستثمارات التي يتجاوز عمرها عشر سنوات.

تعزيز صادرات الخدمات

تهدف الإجراءات الجديدة كذلك إلى دعم صادرات الخدمات وتحسين نظام تصدير الخدمات عبر تمكين المتعاملين الحاصلين على صفقات بالخارج من تمويل حساباتهم بالعملية الأجنبية أو بالدرهم القابل للتحويل في حدود المبالغ المحولة، وبسقف أقصاه 15% من القيمة الإجمالية للصفقة.

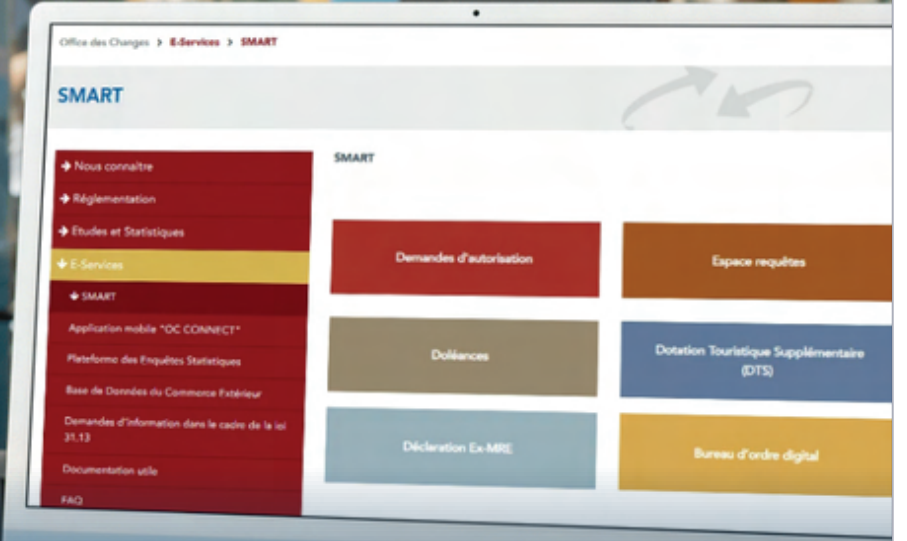
تبسيط نظام استيراد السلع و الخدمات

شملت الإصلاحات أيضاً تبسيط نظام استيراد السلع، حيث أصبح من الممكن تسوية واردات السلع لفائدة شركات التخصيم وشركات تحصيل الديون عن طريق الحلول محل الدائن في الديون التجارية. كما تم تحسين نظام أداء واردات الخدمات من خلال حذف اللائحة الحصرية للعمليات المفوضة للبنوك، وتوضيح المقتضيات التنظيمية ذات الصلة، إلى جانب توسيع قائمة الهيئات المخول لها إنجاز هذه العمليات.



التحول الرقمي

رافعة للأداء وتبسيط المساطر



يشكل التحول الرقمي رافعة استراتيجية أساسية لتحديث مكتب الصرف، ففي إطار مخططها الاستراتيجي للفترة 2025-2029، أولت المؤسسة مكانة بارزة لتسريع التحول الرقمي وتعزيز الأمن السيبراني بهدف الاستفادة الكاملة من الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيات الحديثة لتحسين الأداء ، والرفع من النجاعة، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين.

وفي سياق ورش التحديث الرقمي الذي انخرط فيه منذ عدة سنوات واصل مكتب الصرف خلال سنة 2025 جهوده الرامية إلى تطوير عرضه الرقمي، من خلال إحداث منصات وخدمات جديدة وإدماج حلول تكنولوجية مبتكرة تستجيب لمتطلبات المرتفقين و الشركاء المؤسساتيين

منصة SMART: مؤشرات أداء إيجابية

تشكل منصة SMART البوابة الرقمية لمكتب الصرف، حيث توفر ولوجاً موحداً وآمناً إلى مجموعة من الخدمات الرقمية. وتمكن هذه المنصة، على الخصوص، من إيداع طلبات الترخيص، وطلبات الاستفادة من مخصصة الأسفار الشخصية التكميلية، وكذا التصاريح الإلكترونية الخاصة بالمغاربة المقيمين سابقاً بالخارج. كما تتيح الولوج إلى مكتب الضبط الرقمي وخدمات الاستعلام ومعالجة الشكايات.

وعلى المستوى الإحصائي، تساهم منصة التحقيقات الإحصائي في تبسيط إجراءات التصريح، ورقمنة تبادل المعطيات، وتعزيز أمن البيانات المجمعة. كما تضع قاعدة بيانات التجارة الخارجية رهن إشارة المستخدمين إحصائيات مفصلة حول واردات وصادرات المغرب منذ سنة 1998.

وتسهم هذه الخدمات الرقمية في الارتقاء المستمر بجودة الخدمات، وتحسين المساطر الداخلية، وتعزيز القرب والتفاعل بين مكتب الصرف ومرتكبيه وشركائه.

واجهة

"طلبات التراخيص": الشفافية والسرعة

تتيح واجهة «طلبات التراخيص» على منصة «SMART» لمستخدميها القيام بكل الإجراءات والمراحل المتعلقة بتقديم طلبات التراخيص لدى مكتب الصرف عبر الإنترنت، كما تمنحهم إمكانية متابعة جميع مراحل معالجة ملفاتهم عن بُعد.

في سنة 2025، 59% من طلبات التراخيص تم تقديمها عبر منصة SMART، ما يعادل 9.107 طلباً، مقارنة بـ 60% في سنة 2024، وهو ما يمثل 10.270 طلباً. أما الطلبات الأخرى فكانت عبر البريد المسلم إلى مكتب الضبط في الرباط أو الدار البيضاء، أو المرسل عبر البريد.

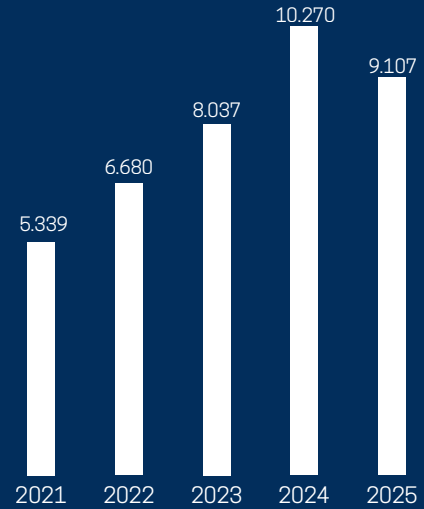
59% | الطلبات المتوصل بها عبر الإنترنت في سنة 2025

خدمة DTS: تبسيط احتساب مخصصة الأسفار التكميلية

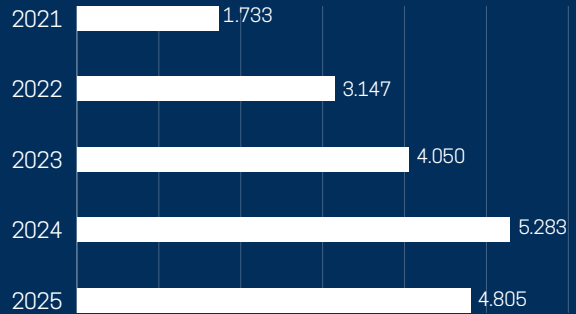
في إطار المجهودات الرامية إلى تبسيط مساطر الاستفادة من مخصصة الأسفار الشخصية التكميلية، ورقمنة جميع الوثائق الإثباتية المطلوبة، قام مكتب الصرف بإحداث منصة مخصصة على بوابته الإلكترونية لتدبير هذا النظام بشكل إلكتروني.

وتمكن هذه الخدمة الرقمية لمستخدميها، من طلب شهادة أداء الضريبة على الدخل (IR) برسم السنة السابقة بطريقة آمنة، وهي وثيقة أساسية للاستفادة من هذه المخصصة التكميلية.

4.805 | عدد الطلبات المسجلة من أجل الاستفادة من مخصصة الأسفار الشخصية التكميلية في سنة 2025

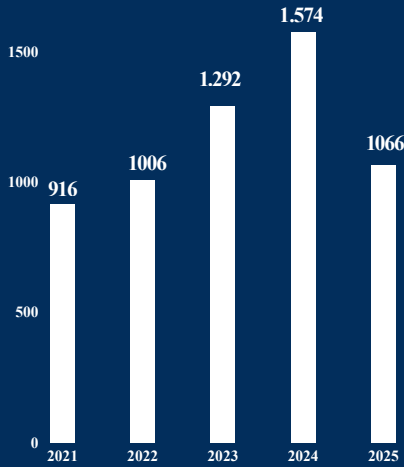


التطور السنوي لطلبات التراخيص المتوصل بها

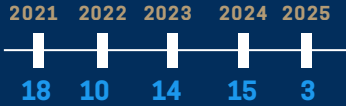


خدمة مخصصة السفر التكميلية

التطور السنوي لمخصصة السفر الشخصي التكميلية



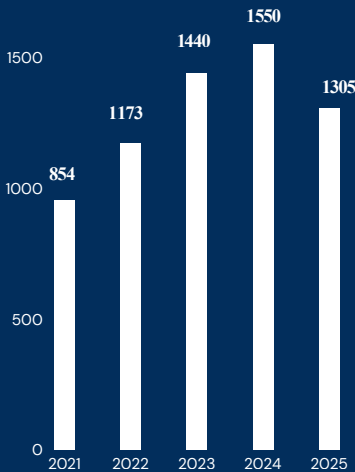
التطور السنوي لطلبات المعلومات و الشكايات المعالجة عبر البوابة الالكترونية لمكتب الصرف خلال سنة 2025



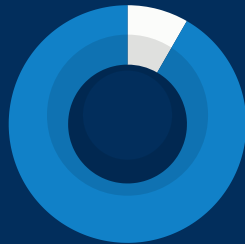
التطور السنوي لعدد الطلبات المقدمة في إطار القانون رقم 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات عبر المنصة الوطنية شفافية

12

طلب مقدم خلال سنة 2025 عبر المنصة الوطنية للشكايات
CHIKAYA.MA



8,4% من المراسلات المقدمة عبر مكتب الضبط الرقمي



التطور السنوي لعدد المراسلات المتوصل بها عبر مكتب الضبط الرقمي لمكتب الصرف

فضاء “الطلبات” ومنصة- الشكايات: قرب وتفاعل

عالج مكتب الصرف، خلال سنة 2025، ما يقارب 1.066 طلب معلومات و شكاية تم إيداعها عبر بوابته الإلكترونية، مقابل 1.574 طلبا خلال سنة 2024 مع تسجيل انخفاض بنسبة 32,3%.

و يعكس هذا المنحى التنازلي الأثر الإيجابي للإجراءات المتخذة في إطار تبسيط قوانين الصرف و كذا تحديث و تطوير المنضومات الرقمية الموضوعة رهن إشارة المرتفقين.

1.066

طلبات المعلومات و الشكايات المسجلة خلال سنة 2025

الطلبات المقدمة عبر المنصتين شفافية و شكاية

خلال سنة 2025، عالج مكتب الصرف 3 طلبات مقدمة في إطار القانون رقم 31-13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات عبر المنصة الوطنية شفافية، مقابل 15 طلباً تم تسجيلها خلال سنة 2024.

ومن جهة أخرى، تم التوصل بـ 12 طلباً خلال سنة 2025 عبر البوابة الوطنية للشكايات، مقابل 3 طلبات سنة 2024. وتهتم هذه الطلبات أساساً استفسارات حول مقتضيات قانون الصرف، والتبليغ عن حالات عدم امتثال محتملة، إضافة إلى قضايا لا تندرج ضمن مجال اختصاص مكتب الصرف.

مكتب الضبط الرقمي: تحديث مسار معالجة المراسلات

خلال سنة 2025، بلغ عدد المراسلات المستقبلة عبر مكتب الضبط الرقمي ما يناهز 1.305 مراسلة، وهو ما يعكس تنامياً ملحوظاً في اعتماد القنوات الرقمية. ويندرج هذا التوجه في إطار الخيار الذي نهجه مكتب الصرف نحو تعميم الرقمنة، بوصفها رافداً أساسياً لتحديث منظومة تدبير المراسلات الإدارية.

1.305

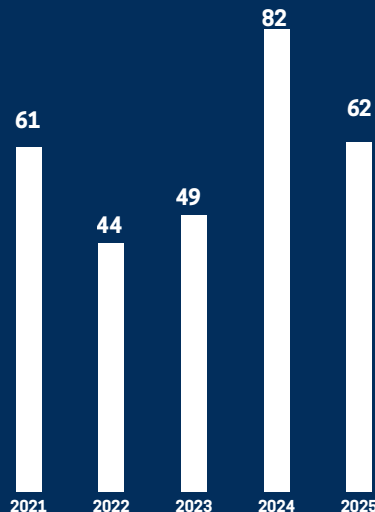
مراسلة مقدمة عبر مكتب الضبط الرقمي لمكتب الصرف خلال سنة 2025



تصريح المغاربة المقيمين بالخارج: رقمنة الالتزامات التصريحية للمغاربة المقيمين سابقا بالخارج

تضع منصة EX-MRE، المتاحة عبر الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف، رهن إشارة المغاربة المقيمين سابقا بالخارج، مسارا موحدا و مؤمنا و مؤطرا للقيام بالالتزامات التصريحية المتعلقة بالممتلكات المنشأة بالخارج. و تمكن المنصة لمستخدميها من تعبئة نماذج التصريحات إلكترونيا، و إيداع الوثائق اللازمة، و الحصول على وصل الإستلام إلكترونيا.

62 | **تصريح للمغاربة المقيمين سابقا بالخارج خلال سنة 2025**



التطور السنوي للتصريحات المقدمة عبر منصة التصريحات للمغاربة EX-MRE المقيمين سابقا بالخارج

منصة التحقيقات الإحصائية: تعزيز موثوقية المعطيات

تمكن منصة التحقيقات الإحصائية التابعة لمكتب الصرف مستخدميها بإنجاز التصريحات لأغراض إحصائية إلكترونيا، و ذلك في إطار تعزيز رقمنة المساطر الإدارية و تأمين تبادل المعلومات. و يهدف ذلك إلى ضمان جودة المعطيات المجمعة و موثوقيتها.

و قد تم تسجيل خلال سنة 2025، ما مجموعه 4.279 تصريحًا، مقابل 4.191 تصريحًا سنة 2024، أي بمستوى شبه مستقر.

4.279 | **تحقيق إحصائي خلال سنة 2025**



2021 2022 2023 2024 2025



التطور السنوي للتصريحات الإحصائية المنجزة عبر منصة التحقيقات الإحصائية

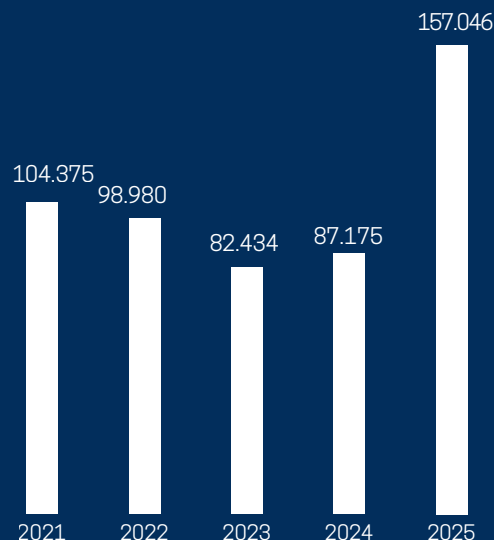
قاعدة البيانات الإحصائية: موثوقية وسهولة الاستعمال

في إطار توفير نشر إحصائي موثوق و سهل الولوج، يضع مكتب الصرف رهن إشارة العموم، عبر بوابته الإلكترونية، قاعدة بيانات للتجارة الخارجية، مهيكله وفق المعايير الدولية و مصممة للاستشارة السلسة و كذا لإعادة الاستعمال الدقيق.

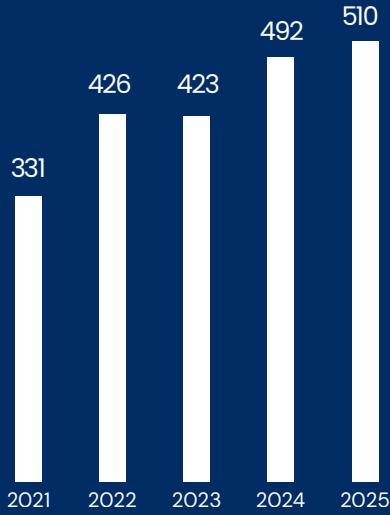
وتتيح هذه القاعدة، الولوج الحر إلى السلاسل الإحصائية الشهرية للواردات والصادرات منذ سنة 1998، مع توفير وظائف للبحث واستخراج البيانات بما يلائم حاجيات التحليل.

وفي سنة 2025، عرف عدد الطلبات المسجلة ارتفاعًا كبيرًا ليلعب 157.046 طلبًا، مقابل 87.175 طلبًا سنة 2024، أي بزيادة نسبتها 80%.

% 80+ | **معدل نمو الطلبات المنجزة خلال الفترة 2025-2024**



التطور السنوي لعدد الطلبات المنجزة عبر منصة قاعدة البيانات الإحصائية



التطور السنوي لعدد المنشورات المحدثّة على الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف

البوابة الإلكترونية: واجهة مؤسسية للإعلام والخدمات

خلال سنة 2025، تم نشر 510 منشورا على الموقع الإلكتروني لمكتب الصرف، مقابل 492 منشورا خلال سنة 2024، بما يعكس دينامية متواصلة في إثراء المحتوى الرقمي للموقع.

وتتنوع هذه المنشورات لتشمل المستجديات، والمنشورات الإحصائية، والخدمات الإلكترونية، والنصوص التنظيمية، والمكتبة الإعلامية، وقضاء الصحافة، والمذكرات، إلخ.

510

منشور خلال سنة 2025



تطبيق هاتفي في تطور وتحسين مستمر OC CONNECT

في سنة 2025، بلغ عدد المسجلين في تطبيق OC CONNECT ما مجموعه 5.410 مستخدم

5.410
عدد المسجلين في تطبيق
OC CONNECT في سنة 2025



كما بلغ عدد مستخدمي تطبيق OC CONNECT بعد ادماج نظام المصادقة المعتمد على الهوية الرقمية 306 مستخدما، منذ اعلان إطلاقه ابتداءً من 12/11/2025.

306
عدد مستخدمي تطبيق
OC CONNECT بعد إدماج نظام المصادقة



مستخدمي IOS



مستخدمي اندرويد



2021 2022 2023 2024 2025

1.041 2.870 3.848 4.336 5.410

التطور السنوي لعدد مستخدمي تطبيق OC CONNECT

العلاقة مع المرتفقين

جودة، قرب وشفافية



تعد جودة العلاقة مع المرتفقين رافعة أساسية للأداء وتحديث العمل العمومي وإدراكا منه لتزايد التطلعات في مجالات التبسيط وسرعة الاستجابة والشفافية، يواصل مكتب الصرف جهوده من أجل تقديم خدمات أكثر ملاءمة لاحتياجات المواطنين والفاعلين الاقتصاديين، مع الحرص على ضمان معالجة فعالة ومنصفة لطلباتهم.

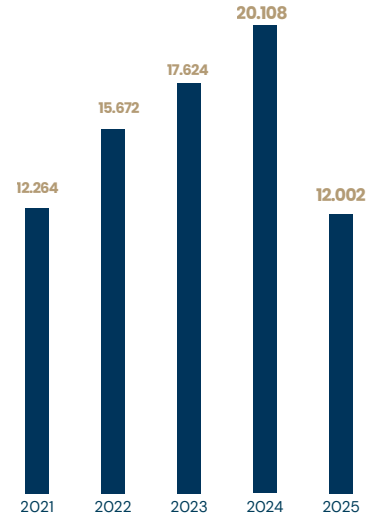
وترتكز هذه المقاربة على التحسين المستمر لآليات الاستقبال والإعلام والمواكبة، إلى جانب رقمنة التفاعلات مع المرتفقين، وذلك ضمن استراتيجية مكتب الصرف للفترة 2025-2029، التي تضع المرتفق في صلب عمله من خلال الهدف الاستراتيجي: «تحسين العلاقة مع المرتفق عبر التبسيط والقرب واعتماد مقاربة تشاركية»

استقبال ومواكبة قائمة على الإنصات وجودة الخدمة

الاستقبال الهاتفي

قام مركز الاتصال الخاص بمكتب الصرف خلال سنة 2025 بمعالجة 12.002 طلباً، همت بالاساس طلبات الاستعلام حول قانون الصرف، وكذا الاستفسارات المتعلقة بتكوين الملفات و تتبع طلبات الترخيص.

وبالمقارنة مع سنة 2024، التي سجل فيها المركز 20.108 طلباً، عرف نشاط الاستقبال الهاتفي تراجعاً خلال سنة 2025. و يعزى هذا الانخفاض إلى تعزيز الخدمات الرقمية المتاحة واعتماد المرتفقين بشكل متزايد على المنصات الإلكترونية لإنجاز وتتبع إجراءاتهم.



12.002

اتصال هاتفي معالج خلال سنة 2025



التطور السنوي للإتصالات الهاتفية المعالجة عبر مركز الإتصال الخاص بمكتب الصرف

الاستقبال الإلكتروني

يشكل البريد الإلكتروني قناة منظمة للتواصل مع مرتفقي مكتب الصرف، إذ يتيح التدبير المركزي للطلبات و تسهيل معالجتها و تتبعها، مع ضمان سرعة و جودة الخدمات و الإجابة و الولوج إلى المعلومة.

و بلغ نشاط البريد الإلكتروني لمكتب الصرف خلال سنة 2025، ما مجموعه 4.884 طلباً، مقابل 4.751 طلباً خلال سنة 2024، أي بارتفاع طفيف بمتوسط 407 رسالة عبر بريد إلكتروني شهرياً.

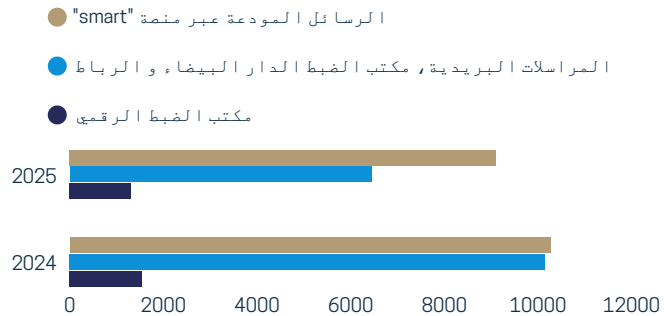
و يعزى هذا التطور أساساً إلى إرتفاع الطلبات المتعلقة بقانون الصرف، والتي سجلت زيادة ملحوظة خلال نفس الفترة.

المجموع		أخرى		قانون الصرف		تتبع طلبات التراخيص		الفترة
2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	
1.377	1122	223	247	3	36	1.151	839	الفصل الأول
1.780	1523	375	197	19	91	1.386	1235	الفصل الثاني
530	1018	58	93	9	81	463	844	الفصل الثالث
1.064	1221	143	198	18	97	903	926	الفصل الرابع

الإحصائيات المقارنة للرسائل الإلكترونية الواردة حسب الفصل برسم سنتي 2025 و 2024

تدبير المراسلات: السلاسة والنجاعة

خلال سنة 2025، واصل مكتب الصرف ترسيخ مساره الرقمي، حيث تجاوزت نسبة الإيداعات الإلكترونية 59% من مجموع طلبات الترخيص، بما يعكس تحولاً هيكلياً ومستداماً في سلوك المرتفقين نحو اعتماد القنوات الرقمية. ورغم استمرار الإيداعات الورقية، فإن حصتها النسبية تشهد تراجعاً متواصلاً، مقابل تنامي الإقبال على الإيداع الإلكتروني باعتباره القناة المرجعية لتقديم طلبات الترخيص.



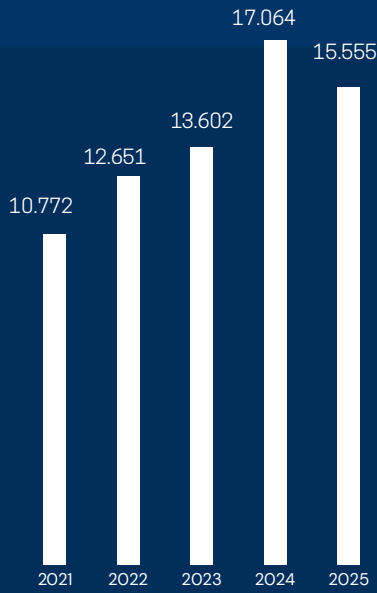
الطلبات المتوصل بها عبر منصة SMART خلال سنتي 2024-2025

%59

من الطلبات المتوصل بها عبر منصة SMART



معالجة طلبات التراخيص: شفافية واحترام الآجال



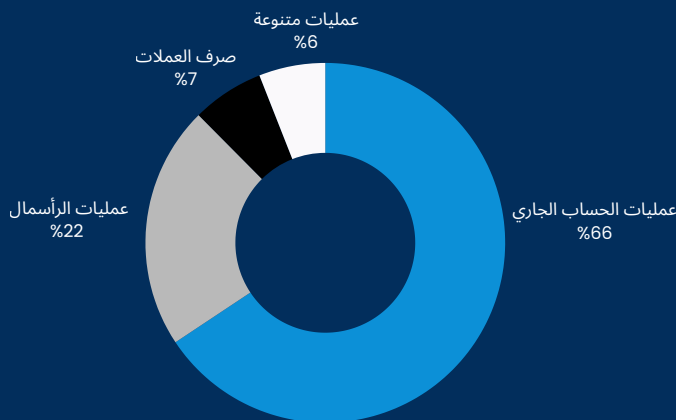
التطور السنوي لطلبات الترخيص

تلقي مكتب الصرف خلال سنة 2025، 15.555 طلب ترخيص، مسجلا انخفاضا بنسبة 9٪ مقارنة بسنة 2024 التي عرفت تسجيل حوالي 17.064 طلبا.

و توزعت هذه الطلبات بنسبة 77٪ على الأشخاص المعنويين، بما يعادل 11.990 ملفا، و بنسبة 23٪ على الأشخاص الذاتيين، أي ما يقارب 3.565 ملفا.

و بلغت نسبة الطلبات المقدمة عبر الخدمة الإلكترونية SMART نسبة 59٪ (= 9.107 ملف)، مقابل 41٪ للطلبات المقدمة حضوريا أو عبر البريد أي ما يناهز 6.448 ملفا. و يسجل هذا انخفاضا ب 1,0 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2024، حيث كانت الحصة موزعة بنسبة 60٪ عبر الإنترنت و 40٪ حضوريا أو عبر البريد.

و تركزت 56,1٪ من مجموع الطلبات بجهة الدار البيضاء-سطات.



طبيعة العملية 2025

الطلبات المتعلقة بالحساب الجاري



طلبات التراخيص المقدمة

17.064
2024

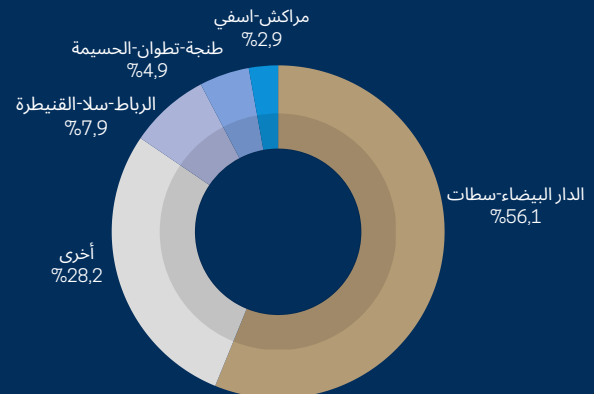
15.555
2025

قناة الإرسال 2025

المراسلات الحضورية و أخرى
6.448

منصة طلبات التراخيص
9.107

التوزيع حسب الجهة لسنة 2025



فئات المتعاملين

أشخاص معنويين

أشخاص ذاتيين

أشخاص ذاتيين

77٪
11.990

23٪
3.565

أشخاص معنويين

أشخاص ذاتيين

التواصل المؤسسي : نحو ترسيخ العلاقة مع المرتفقين والشركاء

OC CONNECT : تدابير المواكبة لضمان انتقال سلس



في إطار إطلاق النسخة الجديدة من تطبيق OC CONNECT والتي تدمج الهوية الرقمية، قام مكتب الصرف بوضع منظومة للتواصل والمواكبة تهدف إلى تسهيل انخراط المستخدمين لهذا النظام.

وشملت هذه المنظومة نشر بلاغ إخباري، وإعداد دليل استعمال مفصل، إلى جانب إنتاج فيديو توضيحي يستعرض أهم وظائف المنصة ومراحل تسجيل الدخول عبر التعريف الرقمي.

و تأتي هذه الخطوة تجسيدا لحرص مكتب الصرف على تبسيط الولوج إلى خدماته الرقمية، وتعزيز التواصل مع المرتفقين، وتشجيعهم على اعتماد الحلول الرقمية المتاحة.

كأس أمم إفريقيا 2025 : تواصل القرب في خدمة المرتفقين



بمناسبة احتضان المملكة المغربية لكأس أمم إفريقيا 2025 ، أطلق مكتب الصرف منظومة متكاملة تروم مواكبة المشجعين الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج ، وتيسير استفادتهم من خدمات الصرف طيلة فترة إقامتهم بالمغرب.

كما حرص مكتب الصرف على دعم هذا الإطار التنظيمي بآليات تواصلية ملائمة، تشمل بالخصوص:

- إحداث صفحة خاصة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة، تتضمن مجمل المعلومات المتعلقة بتسهيلات الصرف خلال كأس أمم إفريقيا 2025 .

- إنتاج كبسولة فيديو بثلاث لغات (العربية والفرنسية والإنجليزية)، تم بثها بالمطارات الرئيسية للمملكة، تشرح بأسلوب مبسط ومرئي قواعد التصريح بالعملة الأجنبية وأفضل الممارسات المتعلقة بعمليات الصرف.



- توفير كتيبات إرشادية مطبوعة، تم توزيعها بالمطارات، قصد تمكين الزوار من الولوج السريع إلى المعطيات الأساسية فور وصولهم.

الخدمات الرقمية : تجربة رقمية أوضح



في إطار استراتيجيته للتحويل الرقمي والتحسين المستمر لتجربة المرتفق، قام مكتب الصرف بنشر فيديو تقديمي مخصص لخدماته الإلكترونية.

و تم نشر هذا الفيديو عبر مختلف قنوات التواصل الخاصة بمكتب الصرف، حيث يستعرض الخصائص الرئيسية التي توفرها المنصات الإلكترونية، ومزايا رقمنة المساطر، فضلا عن طرق الولوج إلى الخدمات عبر الإنترنت.

و تهدف هذه المبادرة، إلى تعزيز اعتماد المرتفقين على الحلول الرقمية، و تبسيط الولوج إلى الخدمات، وتقديم تجربة مستخدم أكثر سلاسة و ملائمة لتطلعات المواطنين و الفاعلين الإقتصاديين.

مراقبة عمليات الصرف

رقابة ذكية قائمة على المخاطر



في إطار الحرص على الحفاظ على التوازنات الخارجية للمملكة، يولي مكتب الصرف أهمية خاصة لتحديث منظومة المراقبة، ويجسد هذا التوجه أحد الأهداف الاستراتيجية لخارطة الطريق 2029-2025 والمتمثل في « تطوير مراقبة ذكية للتدفقات المالية من أجل بناء ثقة مستدامة واقتصاد أكثر صموداً ».

وفي هذا السياق، انخرط مكتب الصرف في تحول تدريجي في نموذج المراقبة المعتمد، من خلال توظيف أدوات رقمية متقدمة، لاسيما الذكاء الاصطناعي وتقنيات الربط والتقاطع بين المعطيات الداخلية والخارجية. ومن شأن هذا النموذج القائم على المراقبة الذكية والانتقائية والموجهة أن يعزز القدرة على استباق المخاطر، وتحسين توجيه موارد المراقبة، والرفع من فعالية عمليات المراقبة.

المراقبة المستندية

برسم سنة 2025، قام مكتب الصرف بدراسة 2.521 ملفاً تتعلق بعمليات صرف مع الخارج بقيمة تتجاوز 72,3 مليار درهم، أنجزها فاعلون اقتصاديون ينتمون لمختلف القطاعات الاقتصادية.

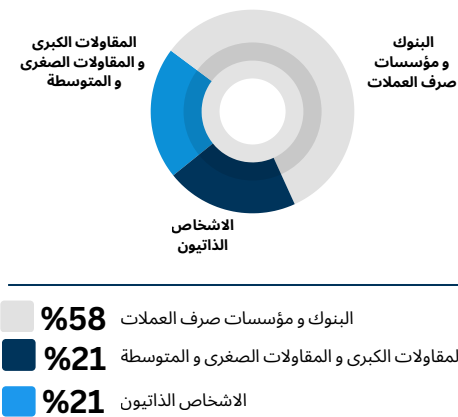
وأُسفرت هذه المراقبة عن إحالة 172 ملفاً، تضمنت مخالفات لأحكام تنظيم الصرف، إلى المصالح المختصة قصد التسوية.

	2024	2025
الملفات المراقبة	2.469	2.521
قيمة المعاملات المراقبة	53.4 مليار درهم	72.3 مليار درهم
الملفات التي تتضمن مخالفات	206	172

التوزيع حسب الفئة

تتعلق 79% من الملفات المراقبة بالأشخاص المعنويين (الشركات)، موزعة بين 58% للبنوك ومؤسسات صرف العملات، و21% للمقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة. أما 21% المتبقية فتخص الأشخاص الذاتيين.

وتغطي هذه العمليات الرقابية العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية ذات المخاطر المرتبطة بالصرف، لاسيما استيراد وتصدير السلع والخدمات، وتكوين الأصول بالخارج وأنشطة صرف العملات.



طبيعة المخالفات المرصودة

التحويلات غير القانونية المتعلقة بعمليات استيراد السلع والخدمات



عدم استرجاع حصيلة صادرات السلع والخدمات



عدم استرجاع مداخيل وعائدات الاستثمارات بالخارج



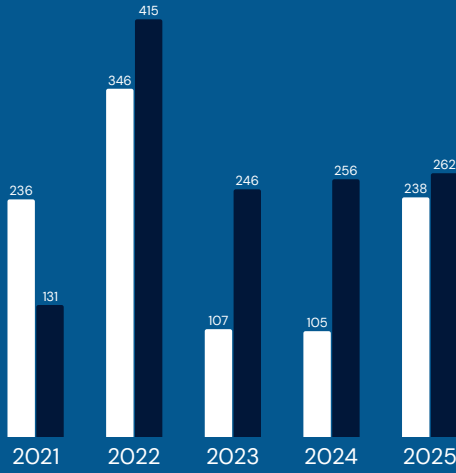
حيازة أصول بالخارج دون ترخيص من مكتب الصرف



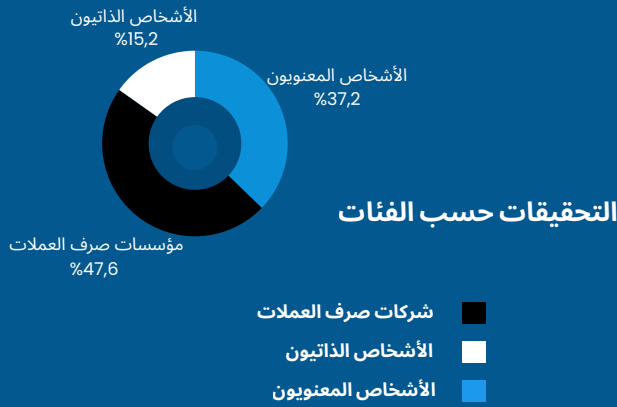
عدم الالتزام بالمقتضبات التنظيمية المؤطرة لنشاط صرف العملات



- شركات صرف العملات/غسل الأموال
- الأشخاص المعنويون والأشخاص الدا



التطوّر السنوي لعمليات المراقبة



المراقبة الميدانية

خلال سنة 2025، أنجز مكتب الصرف ما مجموعه 500 عملية مراقبة ميدانية مقابل 361 عملية خلال سنة 2024، أي بزيادة قدرها 38%.

وتتوزّع هذه العمليات على النحو التالي:

- 186 عملية مراقبة تم إنجازها في إطار مراقبة الشركات التي تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية (التجارة، الصناعة، الصناعات الغذائية، النسيج، الخدمات والتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات)
- 238 عملية مراقبة شملت شركات صرف العملات فيما يخص نشاط صرف العملات (116 عملية مراقبة) وكذا مراقبة مدى ملاءمتها للمنظومة الوطنية لمحاربة وتمويل الإرهاب (122 عملية مراقبة).
- 76 عملية مراقبة متعلقة بملفات أشخاص ذاتيين، مرتبطة أساسا بإنشاء موجودات بالخارج بدون ترخيص من مكتب الصرف.

تتوزع التحقيقات المنجزة خلال سنة 2025 حسب الفئات على النحو التالي:

- مؤسسات صرف العملات : 47,6% من مجموع التحقيقات المنجزة؛
- الأشخاص المعنويون (باستثناء شركات صرف العملات) : 37,2% من مجموع التحقيقات؛
- الأشخاص الذاتيون: 15,2% من التحقيقات المنجزة همت الممتلكات المنشأة بالخارج.

الملفات المُرسلة للتسوية

عرفت سنة 2025 إرسال ما مجموعه 158 ملف من أجل العمل على تسويتها سواء في إطار التسوية الودية أو في إطار المتابعة القضائية، بزيادة بلغت 22% مقارنة بسنة 2024.

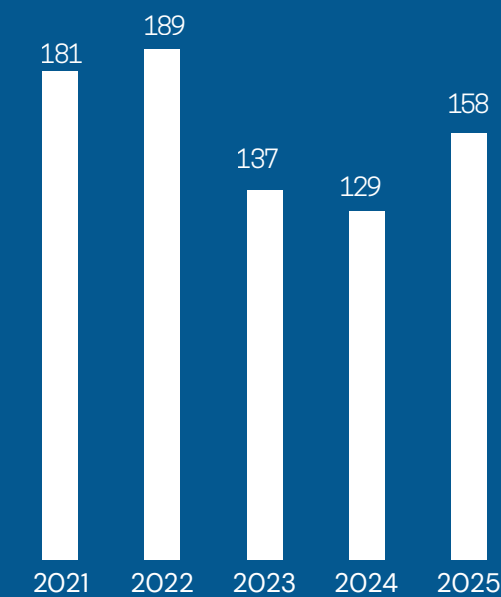
وبخصوص الأشخاص المعنويين (خارج شركات صرف العملات والأشخاص الذاتيين)، بلغ عدد الملفات المُرسلة للتسوية 92 ملفا مقابل 76 ملفا مُرسلا خلال سنة 2024، أي بزيادة قدرها 21%.

وبالنسبة للملفات المتعلقة بشركات صرف العملات، فقد بلغ عدد الملفات المُحالة للتسوية خلال سنة 2025 ما مجموعه 20 ملفا مقابل 27 ملفا برسم سنة 2024، أي بانخفاض نسبته 26%.

وأخيرا، بلغ عدد الملفات المتعلقة بالأشخاص الذاتيين 46 ملفا عوض 26 ملفا سنة 2024، أي بنسبة ارتفاع بلغت 77%.

158

ملف مرسل لدائرة التشريع والقضايا القانونية



التطوّر السنوي للملفات المُرسلة لدائرة التشريع والقضايا القانونية

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تعبئة مستمرة

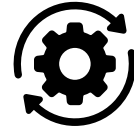
تنوزع الإجراءات التي اتخذها مكتب الصرف في إطار ضمان مطابقة الجهات الخاضعة لرقابته كما يلي:

1

تحسين الإطار القانوني والتنظيمي

تم تعزيز الإطار التنظيمي عبر نشر دورية مكتب الصرف رقم 3/2025 بتاريخ 05 دجنبر 2025، والتي منحت شركات صرف العملات إمكانية استخدام البطاقات البنكية الدولية في تنفيذ عمليات الصرف. ويندرج هذا التطور في إطار المبادرات الرامية إلى تقليص استخدام النقد (الكاش) وتعزيز وسائل الأداء الرقمية، مع إلزام هذه الشركات بالامتثال للتوصية رقم 17 لمجموعة العمل المالي «GAFI» -الاعتماد على أطراف ثالثة - والتي تنص على تدابير اليقظة المناسبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفي سياق آخر، شارك مكتب الصرف في إعداد دفاتر تحملات موحدة تحدد الكيفيات التقنية والمالية لسير الكازينوهات، والتي أصبحت تتضمن محورا خاصا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد شملت هذه الدفاتر، المصادق عليها بقرار مشترك بين السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد وزير الداخلية، إلى المؤسسات المعنية في دجنبر 2025.

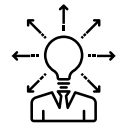


التحسيس والتكوين

2

تم تنظيم 5 ندوات خلال سنة 2025 لفائدة شركات صرف العملات، ركزت بشكل أساسي على "المقاربة القائمة على المخاطر" وتقنيات رصد العمليات المشبوهة.

بالإضافة إلى ذلك، تم القيام بعمليات تحسيس ومواكبة خلال نفس السنة من طرف فرق المفتشين أثناء المراقبة الميدانية، شملت أكثر من 100 شركة لصرف العملات.

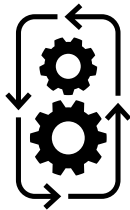


علاوة على ذلك، نشط مكتب الصرف في 2025، بالاشتراك مع وزارة الداخلية، ورشات تكوينية وتحسيسية حول منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال في قطاع الألعاب لفائدة 7 كازينوهات و 3 مؤسسات لألعاب الحظ المرخصة في المغرب، بمشاركة الهيئة الوطنية للمعلومات المالية «ANRF» وشركاء مؤسساتيين آخرين.

3

تعزيز المراقبة والإشراف

خلال سنة 2025، أنجز مكتب الصرف عمليات مراقبة ميدانية لدى 122 شركة لصرف العملات و 6 كازينوهات، بالاشتراك مع وزارة الداخلية. وقد أسفرت هذه العمليات عن توجيه رسائل إنذار وإعداد للشركات المخالفة بسبب ثغرات في منظوماتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.



إعداد إحصائيات المبادلات الخارجية الجودة والاعتراف الدولي



في سياق اقتصادي تتزايد فيه أهمية المعطيات والمعلومات، يواصل مكتب الصرف تعزيز وظيفته الإحصائية من أجل توفير بيانات موثوقة ومحدّنة بانتظام لفائدة صناع القرار والفاعلين الاقتصاديين والشركاء المؤسساتيين. ويشكل هذا التوجه إحدى أولويات استراتيجيته للفترة 2009-2025 من خلال الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز الوظيفة الإحصائية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتعزيز السيادة المعلوماتية.

ولهذا الغرض، أطلق مكتب الصرف ورشا متكاملة لتطوير منظومته الإحصائية يركز على أربع محاور رئيسية تحسّن سلاسل الإنتاج الإحصائي، والمواءمة المنهجية مع المعايير الدولية، وتثمين المعطيات لخدمة اتخاذ القرار، وتعزيز الشفافية وترسيخ تعاونها مع الهيئات الوطنية والدولية المتخصصة.



اجتماع الفريق الخاص بالمعني بإحصائيات التجارة الدولية



نظم مكتب الصرف، بتعاون مع الأمم المتحدة «شعبة الإحصاء»، من 6 إلى 9 ماي 2025، بمراكش، أشغال اجتماع الفريق الخاص بالمعني بإحصائيات التجارة الدولية.

وترأست الجلسة الافتتاحية السيدة نادية فتاح العلوي، وزيرة الاقتصاد والمالية، التي أكدت الأهمية البالغة لتوفر بيانات إحصائية موثوقة ومطابقة للمعايير الدولية من أجل توجيه السياسات الاقتصادية بكفاءة. كما نوهت بخبرة مكتب الصرف في مجال إحصائيات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات والوضعية الاستثمارية الدولية.

ومن جهته، ذكر السيد إدريس بن الشيخ بالتزام مكتب الصرف بتحسين المستمر لجودة الإحصائيات المنتجة وشفافيتها وقابليتها للمقارنة. كما قدم التوجهات الكبرى لاستراتيجية المؤسسة 2025-2029، مع التركيز على تعزيز التعاون المؤسسي، وتحديث آليات جمع البيانات، وتحسين عمليات التجميع، فضلاً عن تعزيز البيانات المفتوحة.

وقد جمع هذا الاجتماع، الذي عقد وفق نمط يجمع بين الحضور الفعلي والمشاركة عن بعد، عدة مؤسسات وطنية من القطاعين العام والخاص، ومنظمات دولية، فضلاً عن ممثلين لأكثر من 35 بلداً.

وتركزت الأشغال، التي امتدت من 6 إلى 9 ماي 2025، أساساً على استكمال واعتماد الأدلة المنهجية الجديدة التي أعدها الفريق الخاص بالمعني بإحصائيات التجارة الدولية (Task Team on International Trade Statistics - TT-ITS).



وضم الفريق المتخصص إحصائيين، ومختصين في تجميع البيانات، ومجلين، وخبراء في إحصائيات التجارة الدولية للسلع (IMTS) وإحصائيات التجارة الدولية للخدمات (SITS)، يمثلون مختلف البلدان والأقاليم والوكالات الدولية.



برنامج المغرب و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : تطبيق المعايير الدولية لإعداد إحصائيات الاستثمارات المباشرة الأجنبية

وفي ختام المرحلة الثانية من برنامج المغرب و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والتي تمثلت في مواكبة مكتب الصرف في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذا التقييم، تم اعتماد عدة تكييفات منهجية، انصبت أساساً على تقدير وتأمين رصيد التزامات المغرب من الاستثمارات المباشرة تجاه بقية العالم.

وهكذا، أصبح رصيد سندات المساهمة يقيّم بسعر السوق عبر تطبيق طريقة نسب الرسملة البورصية، كما يتم تثمين الممتلكات العقارية وفق أسعار السوق على أساس المعاملات السنوية المعتمدة في احتساب الضرائب على الأرباح العقارية. أما رصيد أدوات الدين المرتبطة، الذي تم توسيع نطاق تغطيته ليشمل القروض التجارية بين الجهات المنتسبة، فقد خضع لإعادة معالجات من أجل مزيد من تدقيق الرصيد التاريخي الأولي.

خضعت إحصائيات الاستثمارات المباشرة للمغرب، التي ينتجها مكتب الصرف في إطار مهمته الإحصائية، للتقييم في إطار المرحلة الأولى من برنامج المغرب لدى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. ووفقاً لتقرير هذا التقييم الذي أنجزه خبراء المنظمة، فإن المغرب يطبق المعايير الدولية لإعداد إحصائيات للاستثمارات المباشرة، وينجز الاستقصاءات وينشر إحصائياته وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي.

لجنة إحصائيات ميزان المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي

شارك مكتب الصرف في الاجتماع الخامس والأربعين للجنة إحصائيات ميزان المدفوعات (BOPCOM) التابعة لصندوق النقد الدولي، والذي استضافه البنك المركزي التايواني في بانكوك خلال الفترة من 28 إلى 30 أكتوبر 2025.

يأتي اجتماع هذه السنة إبان إصدار المسودة الأولى للطبعة السابعة للدليل المندمج لإحصائيات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (BPM7) في مارس 2025 ، وقد ركز الاجتماع بشكل خاص على أهمية تضافر الجهود بين الأمم المتحدة و الجهات المعنية الأخرى من أجل مساعدة الدول الأعضاء في التنزيل المنسق لتوصيات الدليل بحلول عامي 2029-2030.

كما استعرضت اللجنة القضايا المستجدة في إحصائيات ميزان المدفوعات والنتائج الأولية للفريق العامل الذي شكلته سابقاً من أجل معالجة التباينات العالمية في إحصائيات القطاع الخارجي.



مشاركة فعالة في الهيئات الإقليمية والدولية

تقاسم التجارب والتعاون مع البلدان الصديقة

استقبال وفد وزارة الاقتصاد والتخطيط لدولة الكاميرون

في إطار تعزيز التعاون الثنائي بين المغرب والبلدان الإفريقية، استقبل مكتب الصرف، بتاريخ 24 يونيو 2025، وفداً من وزارة الاقتصاد والتخطيط وإعداد التراب بالكاميرون. وقد جاءت هذه الزيارة الدراسية في إطار برنامج كامبروني لإرساء نظام معلومات إحصائي متكامل وذكي مخصص لصادرات المنتجات الكاميرونية.

وبهذه المناسبة، تقاسم مكتب الصرف مع الوفد الكاميروني التجربة المغربية في مجال إعداد إحصائيات التجارة الخارجية، ولا سيما تلك المتعلقة بصادرات السلع.



تكوين عن بعد حول إحصائيات التجارة الدولية

في إطار برنامجه لتعزيز القدرات الإحصائية (StatCab)، نظم المركز الإحصائي والاقتصادي والاجتماعي للتدريب والبحث للدول الإسلامية (SESRI) دورة تكوينية حول «إحصائيات التجارة الدولية» يومي 14 و15 ماي 2025.

وقد جمعت هذه الدورة 47 إحصائياً وخبيراً من المكاتب الوطنية للإحصاء والهيئات المسؤولة عن إحصائيات التجارة الخارجية في 14 بلداً ناطقاً بالفرنسية من بلدان منظمة التعاون الإسلامي.



التعاون المؤسسي

توقيع اتفاقية شراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي



أبرمت كتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ومكتب الصرف والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2025 بالرباط، اتفاقية تعاون تروم هيكلة تقاسم البيانات واستغلالها بين المؤسسات الثلاث.

وتهدف هذه الاتفاقية، التي وقعها كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية السيد عمر حجيبة، ومدير مكتب الصرف السيد إدريس بن الشيخ، والمدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي السيد حسن بوبريك، إلى تعزيز التبادل المهيكل للبيانات، ودعم اتخاذ القرار العمومي من خلال دراسات وتحاليل مشتركة، وتطوير الكفاءات عبر إجراءات تكوينية موجهة.

ويجسد هذا التعاون إرادة مشتركة لجعل التحكم في البيانات في صلب العمل العمومي، دعماً لتنافسية المملكة ونجاحاتها الاقتصادية.

التعاون مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (MTNRA)

في امتداد للجهود المبذولة من أجل إغناء المؤشرات المتعلقة بالمبادلات الخارجية، وتعزيز تتبع أوراوش تنشيط صادرات الاقتصاد الوطني، أطلق مكتب الصرف، بتعاون مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (MTNRA)، مشروعاً لتحديث مؤشرات قياس وتقييم الصادرات في قطاع "الاقتصاد الرقمي وقطاع ترحيل الخدمات" في المغرب.

ويهدف هذا المشروع الذي يندرج في صميم استراتيجية الوزارة "المغرب الرقمي 2030"، إلى دعم الاقتصاد الرقمي في البلاد، لا سيما من خلال تطوير قطاع ترحيل وتصدير الخدمات الرقمية. وتشمل البيانات المنشورة مختلف مجالات هذا النظام البيئي، بما في ذلك إدارة علاقات الزبناء وترحيل خدمات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.



إحصائيات المبادلات الخارجية : تموقع مستمر، أداء وانضباط

يواصل مكتب الصرف، بصفته فاعلاً ومنتجاً مرجعياً، تعزيز تموقعه في مجال إنتاج إحصاءات المبادلات الخارجية. وذلك من خلال وضع منظومة معلومات متنوعة وموثوقة ومنتظمة، رهن إشارة المستعملين، ومتكيفة مع حاجيات الفاعلين الاقتصاديين. كما يضمن، وفق مرجعية منهجية، الإتاحة المنتظمة للبيانات، والمذكرات الشهرية، والتقارير السنوية، والدراسات، وقواعد البيانات على الخط، بما يعزز الولوج الى المعلومة الإحصائية لفائدة الشركاء المؤسساتيين ومختلف فئات المستعملين.

ومن أجل الاضطلاع بهذه المهمة، قام مكتب الصرف خلال سنة 2025، في إطار تنزيل توجهاته الاستراتيجية، بإنجاز مجموعة من الاوراش الرامية إلى الإرتقاء بالمنظومة الإحصائية و تطويرها. وفي هذا الصدد، حرصت المؤسسة على تنفيذ التوصيات الدولية، وإنجاز الدراسات، ونشر التقارير السنوية، وتحسين مساطر جمع البيانات وإنتاجها، وتوسيع مجالات التعاون على المستويين الوطني والدولي.

تتبع المؤشرات الرئيسية للمبادلات الخارجية



المبادلات التجارية للسلع

ارتفع العجز التجاري ب 47,4 مليار درهم حيث بلغ 352,3 مليار درهم مقابل 304,9 مليار درهم خلال السنة الماضية، كما بلغت تغطية الصادرات للواردات نسبة 57,2% مقابل 59,9 % سنة 2024.

8%+	الواردات
	822,3 مليار درهم
3%+	الصادرات
	470 مليار درهم
15,5%+	العجز التجاري
	352,3 مليار درهم



الحساب الجاري

سجل ميزان المدفوعات خلال سنة 2025 ارتفاعاً في عجز معاملات الحساب الجاري حيث بلغ -42 مليار درهم مقابل -19,6 مليار درهم خلال السنة الماضية.

حقق حجم معاملات الحساب الجاري 1.800,8 مليار درهم مقابل 1.677,8 مليار درهم مسجلاً بذلك ارتفاعاً بنسبة 7,3 % أو + 123 مليار درهم.

عجز معاملات الحساب الجاري	-42 مليار درهم
حجم معاملات الحساب الجاري	1.800,8 مليار درهم
	7,3%+



وضع الاستثمار الدولي

سجل وضع الاستثمار الدولي للمغرب، والذي يمثل الوضعية المالية للاقتصاد المغربي اتجاه بقية العالم وضعاً صافياً مديناً بلغ 764 مليار درهم عند متم شهر دجنبر 2025 مقابل -759 مليار درهم نهاية شهر شتنبر من السنة نفسها. ويعزى هذا الوضع إلى ارتفاع الخصوم المالية بما مقداره +17 مليار درهم بوتيرة أعلى من الأصول المالية التي ارتفعت بقيمة +12 مليار درهم.

وضع صافي مدين 764 مليار درهم



فائض الميزان التجاري للخدمات

عند متم سنة 2025، سجل الميزان التجاري للخدمات تحسناً في فائضه بقيمة +17,8 مليار درهم، حيث انتقل من +139,9 مليار درهم سنة 2024 إلى +157,7 مليار درهم سنة 2025.

157,7+ مليار درهم



تدبير منازعات الصرف

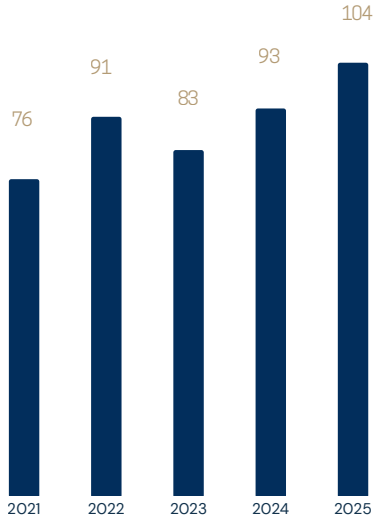
الامتثال والشفافية



يشكل تدبير منازعات الصرف أحد المكونات الأساسية لمهام مكتب الصرف. ويتم في إطار يرتكز على الصرامة والشفافية واحترام مبادئ الحكامة الجيدة، بما يضمن معالجة منصفة للملفات بتنسيق مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة.

وفي إطار استراتيجيته للفترة 2025-2029، يواصل مكتب الصرف جهوده الرامية إلى تحديث منظومة تدبير المنازعات، بما يعزز فعاليتها ويرفع من مستوى السرعة والشفافية في معالجتها، مع اعتماد نهج متوازن يقوم على المواكبة والتحسيس والحوار مع الفاعلين الاقتصاديين.

جبر الضرر المتعلق بالصرف اللاحق بالمالية الخارجية للمملكة



في إطار تنفيذ اختصاصاته المتعلقة بزجر مخالفات قانون الصرف، وأصل مكتب الصرف جهوده من أجل التوفيق بين صرامة المراقبة ومواكبة الفاعلين الاقتصاديين. وتهدف هذه الجهود إلى ضمان جبر عادل وفعال للضرر المتعلق بالصرف واللاحق بالمالية الخارجية للمملكة، مع إعطاء الأولوية لمقاربة يبدأغوجية وتشاركية.

وهكذا، تمت معالجة وتسوية 104 ملفا تنازعا خلال سنة 2025، عن طريق الصلح، وذلك طبقاً للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وبالموازاة، عزز مكتب الصرف تعاونه المؤسساتي مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، من خلال العمل على إدماج أفضل لنظم المعلومات، والسهر على تبسيط المساطر، وكذا ضمان انسيابية وتيسير تبادل المعطيات. وقد مكّنت هذه الديناميكية المشتركة من تحسين تتبع الملفات وتعزيز المساعدة القانونية والتقنية، بما يضمن مواكبة أكثر فعالية وقرباً من الفاعلين.

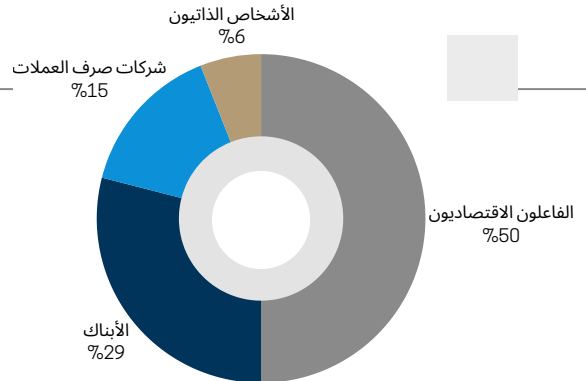
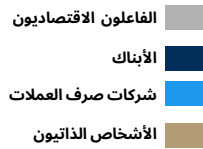
التطور السنوي لعدد الملفات التي تمت تسويتها عن طريق الصلح سنة 2025

وقد عرف عدد ملفات نزاعات الصرف التي تمت تسويتها عن طريق الصلح تطوراً إيجابياً بنسبة 12% سنة 2025 (ملفاً 104) مقارنة بسنة 2024 (93 ملفاً).

+12% عدد الملفات التي تمت تسويتها عن طريق الصلح سنة 2025

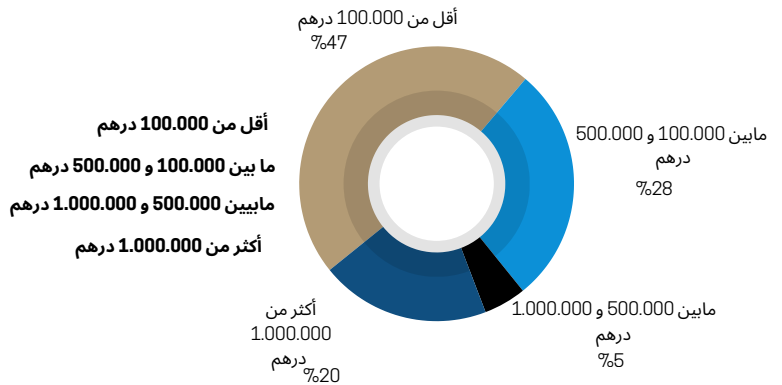


وتتوزع فئات الأشخاص الخاضعين التي بادرت بتسوية ملفاتها عن طريق الصلح كما يلي : الفاعلون الاقتصاديون بنسبة 50%، تليهم الأبنك (29%)، ثم شركات صرف العملات (15%)، وأخيراً الأشخاص الذاتيون (6%).



توزيع الملفات التي تمت تسويتها عن طريق الصلح حسب الفئة

أما فيما يتعلق بتوزيع الغرامات حسب قيمتها، يتبين أن 47% منها تقل عن 100.000 درهم، في حين تتراوح 28% منها بين 100.000 و500.000 درهم، و5% بين 500.000 و1.000.000 درهم، بينما تشكل الغرامات التي تفوق 1.000.000 درهم 20%. وهو ما يؤكد بشكل جلي الجهود المبذولة لضمان جبر أفضل للضرر المتعلق بالصرف، مع الحرص في الوقت ذاته على الحفاظ على استقرار الوضعية المالية للخاضعين.



توزيع قيمة الغرامات حسب الحجم

شراكة استراتيجية مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

29 ملف

تتبع تطور الملفات التنازعية



في إطار التعاون المتواصل مع إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، تم خلال سنة 2025 اتخاذ مجموعة من الإجراءات المؤسسية، من بينها:

11 ملف تنازعي

تسوية الملفات التنازعية عن طريق الصلح بعد أن تم سلوك المسطرة القضائية بشأنها أمام المحاكم المختصة



188 إجراء

التبادل والتشاور بغرض إعداد الدفوعات والمذكرات القانونية و/أو إمكانية الرجوع إلى الصلح



2025

2024

إجراءات التنسيق والتشاور بين مكتب الصرف وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة

29

40

الملفات التنازعية المحالة للمتابعة القضائية

188

181

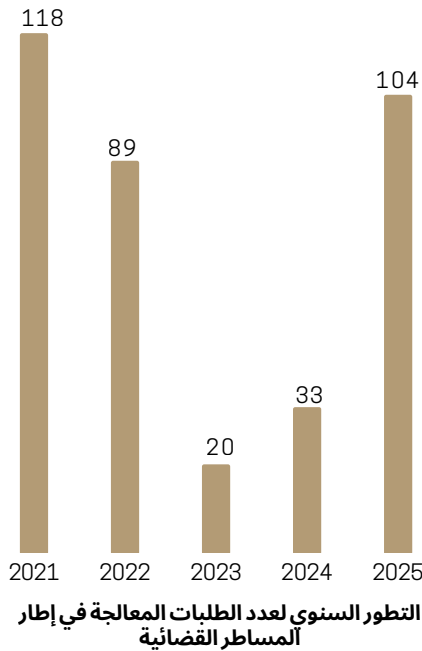
التبادل والتشاور لإعداد الدفوعات والمذكرات القانونية

11

10

الملفات التي تمت تسويتها عن طريق الصلح بعد المتابعة القضائية

المساهمة في مكافحة الجريمة المالية



يظل مكتب الصرف منخرطًا بشكل كامل إلى جانب السلطات القضائية، من خلال تعبئة كفاءاته وآلياته للاستجابة للطلبات الواردة في إطار المساطر القضائية المتعلقة بمكافحة الجريمة المالية.

في هذا الإطار، عالج مكتب الصرف ما مجموعه 104 طلبا خلال سنة 2025، مقابل 33 و 20 طلبا خلال سنتي 2024 و 2023 على التوالي. ويمثل هذا التطور استمرارا لجهود المؤسسة على مدى السنوات الماضية، حيث بلغت الطلبات المعالجة 89 طلبا سنة 2022، و 118 خلال عام 2021، و 120 في 2020، و 151 في 2019، و 66 في 2018، و 35 طلبا سنة 2017، مما يعكس مساهمة مكتب الصرف المتواصلة في دعم عمل السلطات القضائية و تعزيز الجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الجريمة المالية.

104

طلب معالج في إطار المساطر القضائية خلال سنة 2025



الرأسمال البشري

كفاءات، إلتزام وأداء



يشكل الرأسمال البشري محورا أساسيا في دينامية تطوير و تحديث مكتب الصرف، ويُعدّ التعزيز المستمر لقدراته التشغيلية وتنمية كفاءاته أولوية استراتيجية دائمة.

ولهذا الغرض، يعتمد مكتب الصرف سياسة حديثة ومحفزة لتدبير الموارد البشرية تركز على التطوير المهني والانخراط الفعّال للمستخدمين، وتأمين الاستحقاق والكفاءة.

و تستند هذه المقاربة على وجه الخصوص، إلى منظومة للتكوين المستمر تمكن المستخدمين من تعزيز مهاراتهم، وتطوير خبراتهم ومواكبة التحولات المتسارعة التي تعرفها مهن المؤسسة

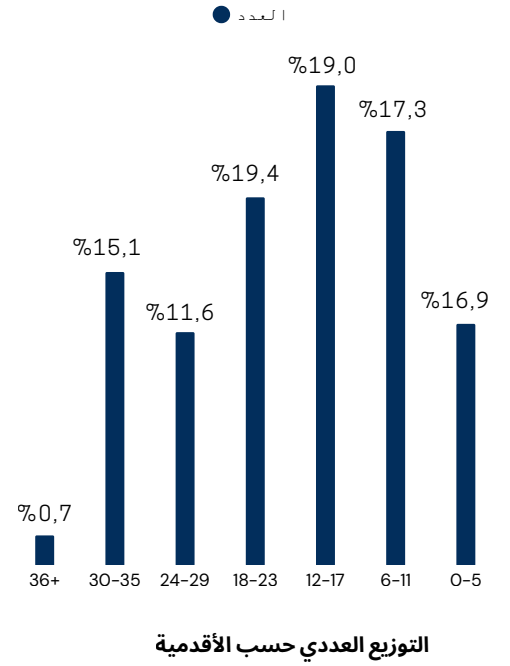
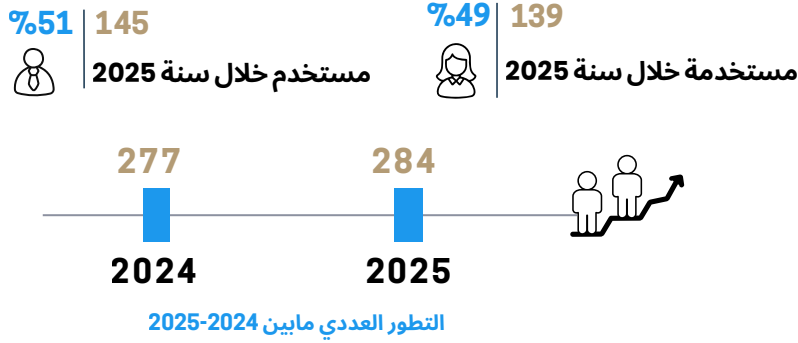
تدبير الكفاءات والمسارات المهنية

في 31 ديسمبر 2025، بلغ إجمالي عدد موظفي مكتب الصرف 284 مستخدماً، مقابل 277 مستخدماً في نهاية عام 2024، أي بزيادة قدرها 2,5%.

يبلغ متوسط أعمار الموظفين 42 عامًا، ومتوسط مدة خدمتهم 16 عامًا. علاوة على ذلك، يتوفر 83% من المستخدمين بخبرة تزيد عن 5 سنوات، مما يعكس مستوىً عاليًا من الكفاءة والخبرة لدى فرق العمل.

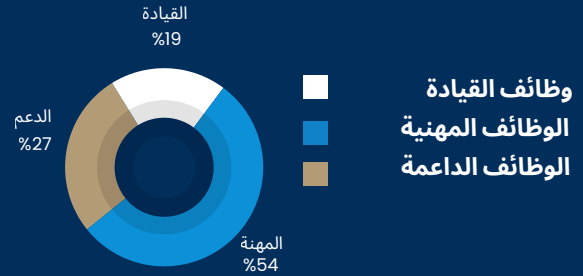
تتألف المؤسسة من 51% من الرجال و49% من النساء. ويعكس هذا التوزيع توازنًا مرضيًا، ويُظهر التزام المؤسسة بتكافؤ الفرص والتنوع بين الجنسين في مكان العمل.

التوزيع العام للموظفين خلال سنة 2025

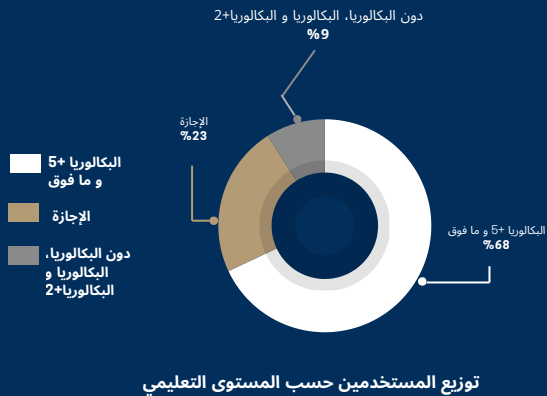


توزيع المستخدمين حسب الوظيفة

يعكس التوزيع العددي لموظفي مكتب الصرف هيمنة الوظائف المهنية بنسبة (54%). بينما تمثل الوظائف الداعمة 27% من الموظفين، تليها وظائف القيادة بنسبة 19%.

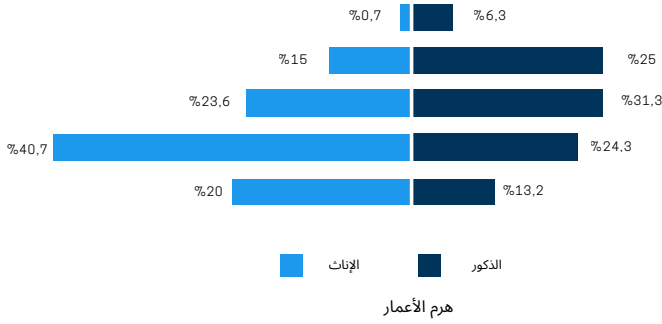


54% من المستخدمين في الوظائف المهنية



بفضل سياسة توظيف انتقائية، وبرامج تدريب مستمرة وملائمة، يركز مكتب الصرف على رأس مال بشري مؤهل بمستوى عال، حيث إن 91% من المستخدمين حاصلون، على الأقل، على شهادة الإجازة.

91% من المستخدمين حاصلون، على الأقل، على شهادة الإجازة



توزيع المستخدمين حسب الفئة العمرية

يُظهر الهيكل العمري توازناً في التركيبة العمرية، حيث تتركز غالبية المستخدمين في الفئة العمرية من 31 إلى 50 عاماً، بما يضمن تحقيق التوازن بين الخبرة والكفاءات الشابة داخل المؤسسة. كما يعكس هذا الهيكل:

- حضوراً ملحوظاً للنساء ضمن الفئة العمرية من 21 إلى 40 سنة، بما يجسد دينامية متواصلة لتجديد الموارد البشرية وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين؛

- توفر المؤسسة على كفاءات ذات الخبرة، ضمن الفئة العمرية البالغة 51 عاماً فأكثر، بما يضمن استمرارية نقل المعارف و التجارب و تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

التكوين المستمر وتنمية الكفاءات

في إطار جهوده الرامية إلى تطوير الكفاءات، يواصل مكتب الصرف تعزيز إجراءاته في مجال تكوين مستخدميه. و في مايلي أبرز الإجراءات المتخذة خلال سنة 2025 :

تعزيز العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين الرئيسيين للمؤسسة. وفي هذا الصدد، تستكمل المؤسسة الإجراءات المتعلقة بإبرام شراكتين مع اثنتين من كبريات البنوك الوطنية.



في إطار مواكبة تطور الوظائف والمهام داخل مكتب الصرف، تم توفير برامج تكوين أكاديمي متخصصة تستجيب للاحتياجات المتجددة للمؤسسة. وفي هذا السياق، استفاد ثلاثة أطر من برنامج الماجستير التنفيذي في المالية والتدقيق الذي تقدمه الجامعة الدولية للرباط، فيما سيلتحق إطار آخر ببرنامج الماجستير التنفيذي في تحليلات الأعمال للتحويل الذي تقدمه جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية.



استفادة مستخدمين اثنين من برنامج تدريبي حول "إدارة المشتريات العامة" قدمته المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية.



مشاركة إطارين من مكتب الصرف في دورة تكوينية ميدانية في الصين. وقد نظمت هذه الدورة من طرف وزارة التجارة الصينية (MOFCOM) حول التجارة الإلكترونية عبر الحدود في الدول العربية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 25 غشت 2025.



إطلاق برنامج للتكوين في اللغة الإنجليزية المهنية لفائدة مستخدمي مكتب الصرف. ويعتمد البرنامج ثلاث صيغ للتكوين، تشمل التكوين الفردي، والتكوين ضمن مجموعات مصغرة (4 مشاركين)، والتكوين الجماعي (10 مشاركين)، على أن يُقدم هذا الأخير بصيغتين: حضورية واندماجية. ومن المرتقب إطلاق العقد والشروع في تنفيذه خلال سنة 2026



ضمان متابعة إتمام البرامج التدريبية التي انطلقت عام 2024 بموجب بنود العقود المبرمة.

توظيف انتقائي لاستقطاب كفاءات عالية التخصص

يعتمد مكتب الصرف سياسة توظيف انتقائية وشفافة، تركز على استقطاب الكفاءات اللازمة لمواكبة تطور مهامه وتعزيز قدراته في مختلف مجالات تدخله، وذلك وفقاً للمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل.

توظيف 17 إطاراً



مكنت عملية التوظيف المنظمة من طرف مكتب الصرف برسم سنة 2025 من تعزيز الموارد البشرية للمؤسسة من خلال توظيف 17 إطاراً جديداً، ينتمون إلى خمسة تخصصات مختلفة.

وقد ساهمت هذه التوظيفات في دعم الكفاءات والخبرات المرتبطة بالمهن الأساسية لمكتب الصرف، لا سيما في مجالات تنظيم الصرف والمراقبة وإنتاج الإحصائيات، إلى جانب مواكبة الحاجيات المتزايدة للمؤسسة في مجالات التحول الرقمي، وأمن نظم المعلومات، وتأمين المعطيات واستثمارها بما يعزز جودة الأداء ويدعم فعالية العمل المؤسسي.

التواصل الداخلي وتعزيز التماسك

وبالموازاة مع ذلك، واصل مكتب الصرف تنفيذ برامج تحسيسية منتظمة تروم ترسيخ مبادئ الأخلاقيات المهنية، ونشر الممارسات الفضلى، وتعزيز ثقافة الوقاية واليقظة إزاء المخاطر المستجدة، بما يدعم قيم المسؤولية والشفافية داخل المؤسسة.

كما شكل الحوار الاجتماعي جزءاً من ديناميكية تعزيز التواصل الداخلي، حيث عُقدت اجتماعات ربع سنوية مع ممثلي المستخدمين من أجل تعزيز الشفافية وتهيئة بيئة عمل قائمة على الاستماع والمسؤولية المشتركة.

وفي الأخير، تميزت سنة 2025 بتنظيم يوم الأطر والمستخدمين، الذي شكل مناسبة لتعزيز التواصل والتقارب بين مختلف مكونات المؤسسة، وتعبئة المستخدمين حول المشاريع الاستراتيجية لمكتب الصرف، وترسيخ قيم التعاون والابتكار والأداء الجماعي.

يكتسي التواصل الداخلي أهمية خاصة في تعزيز الانسجام وترسيخ انخراط المستخدمين في المشاريع والتوجهات الاستراتيجية لمكتب الصرف. فهو يساهم في تسهيل نشر وتعميم المعلومة، وتقوية روح العمل الجماعي، ومواكبة التحولات التي تشهدها المؤسسة في إطار من الثقة والشفافية.

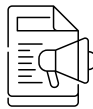
وفي هذا السياق، يعتمد مكتب الصرف منظومة متكاملة للتواصل الداخلي تركز على مجموعة من القنوات والوسائل، من بينها البوابة الالكترونية الداخلية، والاجتماعات الإخبارية، والمذكرات و البلاغات الداخلية، والرسائل التحسيسية. وتساهم هذه الآليات في ضمان تواصل منتظم وفعال وتعزيز تفاعل المستخدمين مع مختلف مبادرات المؤسسة وأوراشها.

وتُعد البوابة الالكترونية الداخلية ركيزة أساسية ضمن هذه المنظومة التواصلية، حيث توفر فضاءً موحداً للولوج إلى المعلومات والوثائق المرجعية الخاصة بالمؤسسة. كما تتيح للموظفين الاطلاع على المستجدات، وميثاق الأخلاقيات، والمساطر الداخلية، والوثائق الاستراتيجية، فضلاً عن مختلف الخدمات المرتبطة بتدبير الموارد البشرية.

وخلال سنة 2025، تم نشر 48 مادة إعلامية عبر البوابة الالكترونية الداخلية، شملت مواضيع متنوعة من قبيل محاضر الاجتماعات، والبلاغات وعمليات التوظيف، والحركة الداخلية و رسائل التحسيس و التوعية. وقد ساهمت هذه المنشورات في تعزيز التواصل داخل المؤسسة وتقوية انخراط المستخدمين في الحياة المؤسسية.



48
منشور خلال سنة
2025



يوم الأطر والمستخدمين: تقدير وتثمين



وسعيًا لترسيخ مكانتها كمؤسسة عصرية، اختتم يوم المستخدمين بأنشطة بناء الفريق بقيادة مختصين (مدربين، وميسرين، وغيرهم) يركز أثرهم الاستراتيجي على تنمية المهارات الشخصية:

- إدارة الضغوط وتعزيز المرونة في مواجهة التحولات المستمرة
- زيادة الحافز والالتزام
- تحسين التواصل الداخلي
- تسريع إدارة التغيير؛
- تحسين الأداء الجماعي
- تسهيل اندماج الموظفين الجدد
- تنمية القيادة التعاونية والذكاء الجماعي.



شملت أنشطة بناء الفريق فعاليات خارجية (ورش عمل فنية: تشكيل الفخار، الرسم على السيراميك، تزيين الحقائق القماشية وصناعة الشموع المعطرة). وقد لمسنا نتائج هذه الأنشطة وفوائدها على المستويات المعرفية والعلاقاتية والنفسية.

كما أظهرت الأنشطة الداخلية (تحديات تعاونية، وتمارين استراتيجية وقيادية، وأنشطة جماعية، وبناء الفريق) ترابط الفرق في تحقيق هدف مشترك، وضرورة إزالة الاحتكاكات التنظيمية، والتجربة العملية لمبدأ أن مجموع الجهود الجماعية يفوق الجهد الفردي.

حقق الحدث نجاحًا باهرًا، وأقيم في جو وديّ، وكانت ردود الفعل إيجابية بالإجماع، مما يؤكد أن قوة مكتب الصرف تكمن في كفاءاته البشرية، باعتبارها الركيزة الأساسية لأدائه وتميزه.

سعيًا إلى إرساء بيئة عمل سليمة ومحفزة، تُسهم في تحقيق أداء جماعي مستدام، نظم مكتب الصرف يوماً خاصاً بالمستخدمين في 6 ديسمبر 2025، تحت شعار "معاً نحو التميز".

من خلال الاستثمار في رأس المال البشري عبر هذه المبادرة، يُعزز مكتب الصرف أسس تحوُّله الاستراتيجي، ويستشرف تحديات التحديث المؤسسي، ويؤكد قيمه المتمثلة في الاحترام والتضامن والتميز، ويُرسِّخ مكانته كجهة توظيف رائدة في القطاع العام.

يعكس هذا النهج الإداري الشامل الذي يتبناه مكتب الصرف رؤية إدارية حديثة تضع العنصر البشري في صميم الأداء المؤسسي.



الأهداف المرجوة من هذا الحدث هي:

- تقدير رأس المال البشري
- تحسين المناخ الاجتماعي
- تقدير جهود المستخدمين والتزامهم
- دعم زخم التعبئة حول المشاريع الاستراتيجية لمكتب الصرف، كما هو موضح في رؤية 2025-2029؛
- تعزيز الشعور بالانتماء وتوطيد التعاون بين مختلف أقسام مكتب الصرف.

بنسبة مشاركة بلغت 98%، شكّل يوم المستخدمين فرصة قيّمة لتقدير العنصر البشري وتعزيزه، باعتباره ركيزة أساسية في عملية تحوّل مؤسستنا التي بدأت في سبتمبر 2024.

98%
معدل المشاركة

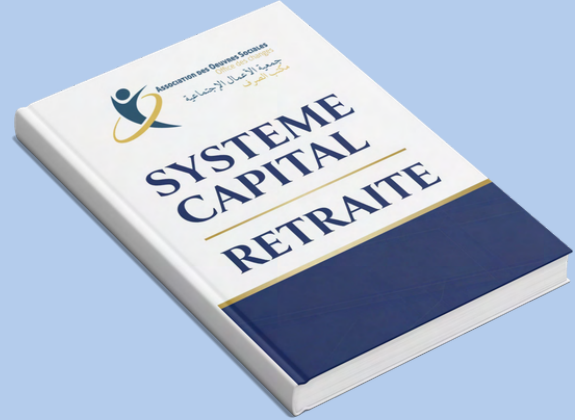


تحسين الخدمات الاجتماعية وتعزيز جودة الحياة المهنية

تحسين نظام "رأس مال التقاعد"

في إطار الرؤية الاستراتيجية المشتركة لإدارة مكتب الصرف ولمكتب الأعمال الاجتماعية لمكتب الصرف، تم اعتماد مشروع تحسين نظام "رأس المال التقاعد" من طرف منخراطي المكتب خلال انعقاد الجمع العام الاستثنائي.

ويشكل هذا القرار منعطفاً مهماً في مجال الحماية الاجتماعية لموظفي مكتب الصرف، مجسداً التزام الإدارة ومكتب الأعمال الاجتماعية لمكتب الصرف بالرعاية اليومية و الافاق المهنية لكل الموظفين.



الاتفاقية الجديدة بين مكتب الأعمال الاجتماعية لمكتب الصرف و مجموعة مغربية للمصحات الخاصة

أبرم مكتب الأعمال الاجتماعية لمكتب الصرف اتفاقية شراكة مع إحدى المجموعات الوطنية للمصحات الخاصة، و التي تتيح لمستخدمي مكتب الصرف وذوي حقوقهم الاستفادة من تغطية صحية عصرية.

كما شملت هذه الشراكة تكافلاً طبياً متميزاً وعن قرب، وتجسد هذه المبادرة الاستباقية ثقافة المؤسسة، كما تشكل رافعة أساسية للالتزام المهني و السلامة الاجتماعية.

تعزيز مستمر للخدمات الاجتماعية المقدمة من مكتب الأعمال الاجتماعية لمكتب الصرف

- منح الإعانات للأنشطة الثقافية والرياضية والتخييمية لفائدة المنخرطين وأبنائهم
- منح المساعدات الاجتماعية للمنخرطين المصابين بأمراض خطيرة
- منح المساعدات الاجتماعية ومنح قروض السكن
- منحة التميز للسنة الثالثة على التوالي
- توسيع التغطية التكميلية الصحية
- مشروع اتفاقية مع مجموعة مغربية خاصة للمصحات
- تنظيم مخيمات صيفية لأبناء منخراطي مكتب الأعمال الاجتماعية لمكتب الصرف



الوضعية المالية لمكتب الصرف



تطور الوضعية المالية

تطور العائدات

- المداخيل: برسم سنة 2025، بلغت مداخيل مكتب الصرف 491,70 مليون درهم، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 7% مقارنة بسنة 2024، التي بلغت خلالها 459,38 مليون درهم.
- استردادات الاستغلال - تنقيلات تكاليف: بعد تسجيل عملية استثنائية سنة 2024 تتعلق باسترجاع مخصصات بقيمة 72 مليون درهم، عرفت سنة 2025 عودة إلى وضعية عادية بمبلغ 0,94 مليون درهم.
- عائدات مالية: سجلت العائدات المالية ارتفاعاً قوياً بنسبة +33%، منتقلة من 21,55 مليون درهم إلى 28,65 مليون درهم.
- عائدات غير جارية: بلغت 61,47 مليون درهم، مسجلة انخفاضاً بنسبة -29% مقارنة بسنة 2024 (86,07 مليون درهم).

العائدات	2025	2024	2023	2022
رقم الأعمال	491,70	459,38	450,38	406,76
استردادات الاستغلال - تنقيلات تكاليف	0,943	72,47	0,20	0,004
عائدات مالية	28,64	21,55	17,13	12,42
عائدات غير جارية	61,47	86,07	22,75	47,79
المجموع	582,76	639,46	490,47	466,97

بملايين الدراهم

تطور التكاليف

التكاليف	2025	2024	2023	2022
تكاليف الاستغلال	167,23	152,71	137,12	132,68
تكاليف مالية	0,03	0,03	0,02	0,09
تكاليف غير جارية	188,92	177,23	183,49	167,48
المجموع	356,18	329,97	320,63	300,25

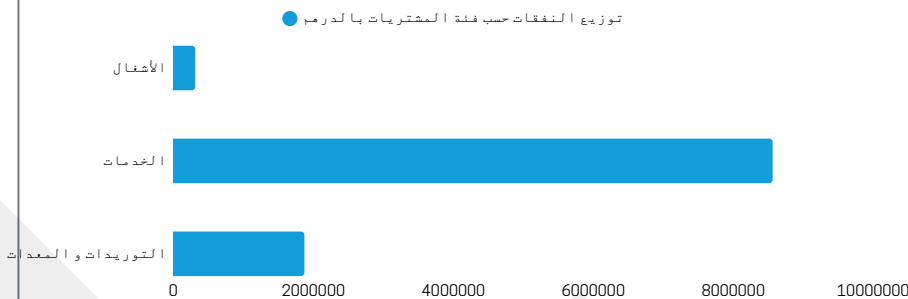
بملايين الدراهم

- برسم سنة 2025، بلغ مجموع التكاليف 356,18 مليون درهم، بزيادة +8% مقارنة بسنة 2024 (329,97 مليون درهم).
- ارتفعت تكاليف الاستغلال بنسبة 10%، منتقلة من 152,71 مليون درهم سنة 2024 إلى 167,23 مليون درهم سنة 2025. ويُعزى هذا التطور أساساً إلى الارتفاع المحدود في تكاليف المستخدمين بنسبة 3,6%، إلى جانب ارتفاع التكاليف الخارجية الأخرى.
- أما التكاليف غير جارية، فقد عرفت زيادة بنسبة 6,6% مقارنة بسنة 2024، ويُعزى ذلك أساساً إلى ارتفاع المساهمة في الميزانية العامة للدولة.

تدبير التموينات وحصيلة الصفقات المبرمة

واصل مكتب الصرف خلال سنة 2025، جهوده في مجال تدبير المشتريات من أجل الاستجابة لاحتياجاته التنفيذية والاستراتيجية. وفي سياق يتسم بمواصلة تحديث البنيات التحتية، وتعزيز أمن نظم المعلومات، والتحسين المستمر لظروف العمل، تم إبرام 14 صفقة وفقاً لمرسوم الصفقات العمومية.

و في هذا الصدد، تمت معالجة 23 طلب عروض خلال سنة 2025.



14 صفقة تم إسنادها

10,75 مليون درهم مع احتساب الرسوم

عرض موجز للبیانات المالية



الحصيلة
النظام العادي

دورة محاسبية من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

دورة محاسبية			الأصول
المبلغ الصافي	استهلاكات ومخصصات	إجمالي	
266.399,99	177.600,01	444.000,00	قيم معيومة ملحقة بالأصول الثابتة (أ)
-	-	-	مصاريف تمهيدية
266.399,99	177.600,01	444.000,00	تكاليف للتوزيع على عدة دورات محاسبية
-	-	-	مكافأة تسديد سندات افتراضية
9.833.454,97	22.681.306,23	32.514.761,20	أصول ثابتة لا مادية (ب)
-	-	-	البحث والتنمية
8.213.454,97	22.681.306,23	30.894.761,20	براءات - علامات - حقوق وقيم شبيهة بها
-	-	-	أصل تجاري
1.620.000,00	-	1.620.000,00	حقوق معنوية أخرى ملحقة بالأصول الثابتة الائتمانية
79.609.663,22	223.144.306,21	302.753.969,43	أصول ثابتة مادية (ج)
35.688.180,00	-	35.688.180,00	أراض
31.553.547,92	164.819.710,91	196.373.258,83	مبان
2.938.053,27	22.255.348,58	25.193.401,85	إنشاءات تقنية - حثا والنوا
-	459.306,33	459.306,33	حثا النقل
9.429.882,03	35.609.940,39	45.039.822,42	أثاث - حثا - المكتب و هيئات مختلفة
-	-	-	أصول ثابتة مادية أخرى
-	-	-	أصول ثابتة مادية قيد الإنجاز
9.113.256,20	-	9.113.256,20	حقوق مالية ملحقة بالأصول الثابتة (د)
9.078.593,90	-	9.078.593,90	سلفات ملحقة بالأصول الثابتة
34.662,30	-	34.662,30	دائانات مالية أخرى
-	-	-	سندات المساهمة
-	-	-	سندات أخرى ملحقة بالأصول الثابتة
-	-	-	فوارق التحويل بالأصول (هـ)
-	-	-	نقصان الدائانات الملحقة بالأصول الثابتة
-	-	-	زيادة ديون التحويل
98.822.774,38	246.003.212,45	344.825.986,83	مجموع I (أ+ب+ج+د+هـ)
2.540.323,92	-	2.540.323,92	مخزونات (و)
-	-	-	بضائع
2.540.323,92	-	2.540.323,92	موارد ولوازم قابلة للاستهلاك
-	-	-	منتجات قيد الإنجاز
-	-	-	منتجات بسيطة ومنتجات متبقية
-	-	-	منتجات تامة الصنع
108.037.007,65	2.896.957,63	110.933.965,28	دائانات الأصول المتداولة (ز)
-	-	-	موردين مدينون - تسبيقات ودفعات
510.128,02	2.896.957,63	3.407.085,65	زبناء وحسابات مرتبطة
-	-	-	مستخدمون
910.789,96	-	910.789,96	الدولة
-	-	-	حسابات شركاء
-	-	-	مدينون آخرون
106.616.089,67	-	106.616.089,67	حسابات تسوية بالأصول
935.000.674,67	-	935.000.674,67	سندات وقيم توظيف (ح)
-	-	-	فوارق التحويل بالأصول (تفاصيل متداولة) (ط)
-	-	-	تفاصيل الأصول المتداولة
1.045.578.006,24	2.896.957,63	1.048.474.963,87	مجموع II (و+ز+ح+ط)
185.936.287,20	-	185.936.287,20	خزينة - الأصول
-	-	-	شيكات وقيم للتحويل
185.866.979,75	-	185.866.979,75	شيكات الخزينة العامة شيكات بريدية
69.307,45	-	69.307,45	صناديق - حوالا - شيكات واعتمادات
185.936.287,20	-	185.936.287,20	مجموع III
1.330.337.067,82	248.900.170,08	1.579.237.237,90	مجموع الأصول - (III-II+I)

الحصيلة (الخصوم)
النتظام العادي

دورة محاسبية من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

المبلغ بالدرهم	الخصوم
1.256.296.813,28	رؤوس أموال ذاتية
-	رأس مال الشركة أو رأس مال شخصي
-	نقص - مساهمون رأس مال مكتتب به وغير مطالب به
-	مطالب به دفع منه
-	علاوات اصدار وانماج وتقديم
-	قوارق إعادة التقييم
-	احتياطي قانوني
-	احتياطات أخرى
1.029.722.659,19	مرحل من جديد
-	نتائج صافية قيد الارصاد
226.574.154,09	نتيجة صافية للدورة المحاسبية
1.256.296.813,28	مجموع رؤوس الأموال الذاتية (أ)
-	رؤوس أموال ذاتية مماثلة (ب)
-	اعانات استثمار
-	مخصصات مقننة
-	ديون التمويل (ج)
-	اقتراضات سنوية
-	ديون أخرى للتمويل
-	مخصصات مستديمة لمواجهة مخاطر وتكاليف (د)
-	مخصصات لمواجهة المخاطر
-	مخصصات لمواجهة تكاليف
-	قوارق التحويل بالخصوم (هـ)
-	زيادة الدائبات الملحق بالاصول الثابتة
-	نقصان ديون التمويل
1.256.296.813,28	مجموع I (أ+ب+ج+د+هـ)
72.201.594,75	ديون الخصوم المتداولة (و)
25.725.201,53	موردون وحسابات مرتبطة
84.000,00	زبناء دائتون - تسبيقات ودفعات
5.523.465,28	مستخدمون
3.765.717,00	هبات اجتماعية
10.104.876,38	الدولة
-	حسابات شركاء
26.998.334,56	دائتون الآرون
-	حسابات تسوية بالخصوم
917,10	مخصصات أخرى لمواجهة مخاطر وتكاليف (ز)
-	قوارق التحويل بالخصوم (عناصر متداولة) (ح)
72.202.511,85	مجموع II (و+ز+ح)
1.837.742,69	الخزينة بالخصوم
-	قروض الخصم
-	قروض الخزينة
1.837.742,69	بنوك (ارصدة دائنة)
1.837.742,69	مجموع III
1.330.337.067,82	مجموع الخصوم I+II+III

حساب العائدات (دون الرسوم)
(النظام العادي)

دورة محاسبية من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

المبلغ بالدرهم	التعيين		
492.643.969,85	عائدات الاستغلال	I	الاستغلال
-	مبيعات بضائع		
491.700.598,52	مبيعات سلع وخدمات		
491.700.598,52	رقم الاعمال		
-	تغير مخزونات المنتجات		
-	منتجة من المنشأة نفسها أصول ثابتة		
-	اكتفاءات الاستغلال		
-	عائدات استغلال اخرى		
943.371,33	استردادات الاستغلال - تكاليف		
492.643.969,85	المجموع I		
167.232.133,65	تكاليف الاستغلال (المجموع)	II	
-	مشتريات بضائع معاد بيعها		
8.846.363,85	مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم		
26.238.148,45	تكاليف خارجية اخرى		
5.362.806,72	ضرائب ورسوم		
115.878.107,98	تكاليف المستخدمين		
-	تكاليف استغلال اخرى		
10.906.706,65	مخصصات الاستغلال		
167.232.133,65	المجموع II		
325.411.836,20	نتيجة الاستغلال III (II-I)	III	المالي
28.644.453,11	عائدات مالية	IV	
-	عائدات سندات المساهمة وسندات أخرى ملحقه بالأصول الثابتة		
102.682,75	مكاسب الصرف		
28.541.770,36	قوائد وعائدات مالية اخرى		
-	استردادات مالية لتقيلات تكاليف		
28.644.453,11	المجموع IV		
30.139,80	تكاليف مالية	V	
-	تكاليف القوائد		
29.222,70	خسائر الصرف		
-	تكاليف مالية اخرى		
917,10	مخصصات مالية		
30.139,80	المجموع V		
28.614.313,31	نتيجة مالية IV-V	VI	
354.026.149,51	نتيجة جارية III + VI	VII	

(النظام العادي)

دورة محاسبية من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

المبلغ بالدرهم	التعيين		
61.469.072,27	عائدات غير جارية	VIII	غير جاري
438.610,00	عائدات التنازلات عن الأصول التالية		
-	اعانات التوازن		
-	استردادات من اعانات الاستثمار		
61.030.462,27	عائدات غير جارية أخرى		
-	عائدات غير جارية - تنقيلات تكاليف	IX	
61.469.072,27	المجموع VIII		
188.918.067,69	تكاليف غير جارية		
36.298,75	قيم صافية من استهلاك الأصول الثابتة المتنازل عنها		
-	اعانات ممنوحة		
188.881.768,94	تكاليف غير خارجية أخرى		
-	مخصصات غير جارية للاستهلاكات والمخصصات المعدة لمواجهة مخاطر أو تكاليف		
188.918.067,69	المجموع IX	X	
-	نتيجة غير جارية VIII - IX		
127.448.995,42			
226.577.154,09	نتيجة قبل الضريبة VII + X	XI	
3.000,00	ضرائب على النتائج	XII	
226.574.154,09	نتيجة صافية XI - XII	XIII	
582.757.495,23	مجموع العائدات I+IV+ VIII	XIV	المجموع
356.183.341,14	مجموع التكاليف II + V+ IX+ XIII	XV	
226.574.154,09	نتيجة صافية (مجموع العائدات - مجموع التكاليف)	XVI	

بيان أرصدة الإدارة

دورة محاسبية من 1 يناير 2025 إلى 31 ديسمبر 2025

أولاً - جدول تكوين النتائج

المبلغ بالدرهم	التعيين			
-	مبيعات بضائع على حالتها	1		
-	مشتريات بضائع معاد بيعها	2		
-	هامش إجمالي عن مبيعات بضائع على حالتها	=		I
491.700.598,52	إنتاج الدورة المحاسبية (5+4+3)	+		II
491.700.598,52	مبيعات سلخ وخدمات منتجة	3		
-	تغيير مخزونات المنتجات	4		
-	أصول ثابتة منتجة من المنشأة لنفسها	5		
35.084.512,30	استهلاك الدورة المحاسبية (7+6)	-		III
8.846.363,85	مشتريات مستهلكة من مواد ولوازم	6		
26.238.148,45	تكاليف خارجية أخرى	7		
456.616.086,22	قيمة مضافة (III-II+I)	=		IV
-	إعانات الاستغلال	+	8	
5.362.806,72	ضرائب ورسوم	-	9	
115.878.107,98	تكاليف المستخدمين	-	10	
335.375.171,52	فائض إجمالي للاستغلال أو ناقص إجمالي للاستغلال	=		V
-	عائدات استغلال أخرى	+	11	
-	تكاليف استغلال أخرى	-	12	
943.371,33	استردادات الاستغلال - تنقيلات تكاليف	+	13	
10.906.706,65	مخصصات الاستغلال	-	14	
325.411.836,20	نتيجة الاستغلال	=		IV
28.614.313,31	نتيجة مالية	+		VII
354.026.149,51	نتيجة جارية	=		VIII
- 127.448.995,42	نتيجة غير جارية	+		IX
3.000,00	ضرائب على النتائج	-	15	
226.574.154,09	نتيجة صافية للدورة المحاسبية	=		X

ثانياً - قدرة التمويل الذاتي

226.574.154,09	نتيجة صافية للدورة المحاسبية	1		
226.574.154,09	ربح + أو خسارة -			
10.906.706,65	مخصصات الاستغلال	+	2	
917,10	مخصصات مالية	+	3	
-	مخصصات غير جارية	+	4	
-	استردادات الاستغلال	-	5	
-	استردادات مالية	-	6	
-	استردادات غير جارية	-	7	
438.610,00	عائدات تنقلات عن الأصول الثابتة	-	8	
36.298,75	قيم صافية من استهلاكات الأصول الثابتة المتنازل عنها	+	9	
237.079.466,59	قدرة التمويل الذاتي	=		I
-	توزيع الأرباح	-	10	
237.079.466,59	التمويل الذاتي			II



Ministère du Marché
OFFICE
DES CHANGES
مكتب الصرف
٥٥٣٥٥ ١ ٨٥١٣٤
OFFICE DES CHANGES

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⴽⴷⴰ ⵏ ⵖⵔⴰⵔ



www.oc.gov.ma

+212 5 37 26 63 63

31, شارع باتريس لومومبا، حسان - الرباط

تقرير التسيير
2025